مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

آفاق القطاع غير الربحي 2018

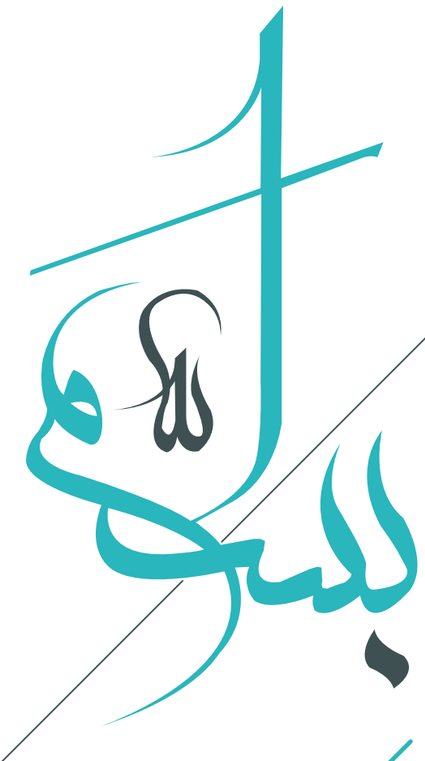

آفـاق القـطاع
غير الربحي 2018

قدمنا جملة من التوصيات والتي نعدها بمثابة خارطة طريق لتمكين القطاع غير الربحي من النمو والتقدم في مساهمته التنموية

أدركنا في مؤسسة الملك خالد منذ بداياتنا في عام 2001م، أهمية بناء قطاع غير ربحي فاعل وممكن في المملكة. كان هدفنا عند التأسيس القضاء على الفقر في المملكة، وأيقنا أثناء عملنا أنه لا يمكن المضي في أي برنامج اجتماعي دون شركاء فاعلين على الأرض، ومنذ ذلك الحين قمنا بتوجيه مواردنا وبرامجنا نحو تمكين المساهمين في التنمية من جميع القطاعات لتحقيق الازدهار للمجتمع السعودي. وقد توجهنا نحو تمكين القطاع غير الربحي على وجه الخصوص، لإيماننا بقدرة المنظمات غير الربحية على ملامسة احتياجات المجتمع والتعبير عنها، فهم الفاعلين على أرض الواقع، وأصحاب المبادرات الخلاقة لمشكلات المجتمع. وقد كانت المنظمات غير الربحية منذ بدايات التنمية في المملكة العربية السعودية، حاضرة كشريك تنموي، يلبي الاحتياجات المحلية للمجتمع، من خلال تقديم الدعم النقدي والمادي، وتوفير فرص التعليم للبنات، وبرامج الأمومة والطفولة.

وقدمنا لكم بنهاية هذا التقرير جملة من التوصيات، والتي نعدها بمثابة خارطة طريق لتمكين القطاع غير الربحي من النمو والتقدم في مساهمته التنموية. ونخص بالذكر أهمية تخصيص برنامج لتحقيق رؤية المملكة 2030 لتعظيم أثر القطاع غير الربحي، أسوةً بغيره من برامج تحقيق الرؤية. بالإضافة إلى أهمية تأسيس هيئة وطنية لتنمية القطاع غير الربحي، معنية بأدوار التسجيل والترخيص والتمكين والتنظيم للقطاع، بدلاً من التشتت الحالي في تنظيم القطاع بين أكثر من 13 جهة حكومية.

ونشجع جميع القطاعات على الاستعانة بقدرات القطاع غير الربحي ومنحه الثقة. أما الأفراد فنشجعهم على المشاركة فيه، إما من خلال العمل به، أو التطوع، أو العطاء. فالقطاع غير الربحي هو القناة الأنسب للتعبير عن الذات وبناء المجتمع وتنمية الاقتصاد، وبه تزدهر الأمم.

رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك خالد

فيصل بن خالد بن عبدالعزيز

تتقدم

مؤسسة الملك خالد بهذا الإصدار إلى المهتمين وصناع القرار والعاملين في القطاع غير الربحي، والذي نرصد من خلاله اتجاهات القطاع في عدد من المؤشرات الإحصائية المتعلقة بمواضيع العطاء والتطوع والأثر الاجتماعي، وحجم وخصائص المنظمات غير الربحية وتسليط الضوء بالأرقام على القطاع، وأدواره الاقتصادية والتنموية في خلق الوظائف اللائقة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ونطمح عبر هذا التقرير الدوري إلى التأكيد على أهمية ودور القطاع غير الربحي في التنمية الوطنية وتسليط الضوء على مساهمة القطاع في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

كما ننوه بأن هذا التقرير يعد مقياساً لخط الأساس المبدئي لعدد من المؤشرات، حيث يُبرز هذا التقرير الخطوط العريضة لاتجاهات وبيانات القطاع، آملين في أن يكون خطوةً أولى نحو مزيد من البحث والدراسة مع الإتاحة المرتقبة للبيانات التفصيلية الموثوقة التي ستصدر بإذن الله عن الهيئة العامة للإحصاء.

وقد لاحظنا أن النقص في بيانات العمل الاجتماعي ورصد أرقام القطاع غير الربحي ظاهرة شائعة عالمياً، حيث تتراجع جودة ووتيرة توفير البيانات المتعلقة بالقطاع حتى في دول العالم المتقدمة. ويعود ذلك بالأساس إلى عجز الأساليب الإحصائية الحالية على فهم نشاطات القطاع غير الربحي المتعددة والقدرة على حصرها. فضلاً عن أن أساليب المحاسبة القومية والإحصائية الحالية تميل في الغالب إلى الانحياز نحو حصر الأنشطة الهادفة للربح أكثر من تلك التي تميل للطوعية وغير الربحية. ويظهر ذلك جلياً في ضعف رصد العمل التطوعي في إحصاءات أسواق العمل، وضم أنشطة القطاع غير الربحي في أحيان كثيرة ضمن أنشطة القطاع الخاص في بيانات الحسابات القومية.

إلا أننا نلاحظ على المستوى العالمي اتجاهاً مشجعاً نحو تطوير تلك الأساليب الإحصائية، حيث تتحرك منظمة العمل الدولية نحو محاولة فهم وحصر العمل التطوعي ضمن مسوحات سوق العمل التي توصي بها. كما نرى محاولات أخرى مشجعة في تحسين موضوعية وعدالة طرق احتساب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

ونطمح في مؤسسة الملك خالد إلى أن نساهم في النقاش العالمي الهادف إلى تحسين جودة البيانات والإحصاءات الخاصة بالقطاع غير الربحي، ونعمل سوياً مع عدد من الشركاء الدوليين في سبيل تحقيق ذلك. كما أننا فخورون بالتطور المحرز على المستوى الوطني، والتعاون الذي وجدناه من الهيئة العامة للإحصاء، والتزامها بإعداد مسوحات وطنية خاصة بالقطاع غير الربحي هذا العام، مما نعده شراكة استثنائية حتى على الصعيد العالمي في تجويد إحصاءات القطاع غير الربحي عبر التعاون الوثيق بين منظمات الإحصاء الوطني الرسمية والقطاع غير الربحي. ونطمح بإذن الله لأن تكون المملكة مثالاً متميزاً على ذلك.

برنامج تصميم السياسات وكسب التأييد
بمؤسسة الملك خالد

قصتنا.. سيرة القطاع غير الربحي
12 قصتنا

القطاع الأكثر انفتاحاً
16 تعريف القطاع غير الربحي

قطاع ينبع من مجتمع حيوي.. ومبادر
46 العطاء والتطوع

قطاع منسي ومساء فهمه
48 الصورة الذهنية

تنوع المنظمات وضعف الرصد
20 حجم القطاع ومجالات عمله

القطاع الأكثر توليداً للوظائف اللائقة في المملكة
32 القوى العاملة

يتسع الأفق.. وتضيق سبل التنفيذ
52 تحقيق رؤية 2030

التوصيات
58

القطاع الأسرع نمواً في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي السعودي
36 المساهمة الاقتصادية

قطاع واعد بإمكانات مالية ضعيفة وغير مستدامة
42 مالية القطاع غير الربحي

المراجع والمنهجيات
64

حجم القطاع ومجالات عمله

تقدر مؤسسة الملك خالد إجمالي عدد المنظمات غير الربحية

2,598 منظمة

بعد رصد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجامعات والمستشفيات غير الربحية، والجمعيات التعاونية، والغرف التجارية، والهيئات المهنية وغيرها من الكيانات غير الربحية.

تراجع المملكة في عدد المنظمات مقابل السكان، حيث توجد منظمة واحدة لكل 10,000 من السكان في المملكة.

هيمنت على القطاع أنشطة الخدمات الاجتماعية (26%)، والتنمية والإسكان (25.6%)، والدعوة والإرشاد والتعليم الديني (23%).

هناك انخفاض ملحوظ في أعداد المنظمات ذات الأنشطة الخدمية كالتعليم (0.6%) والصحة (3.2%)، وغلبة للخدمات الاجتماعية (26%).

شهدت كل من مناطق

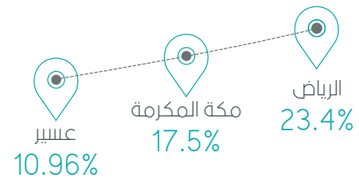

كثافة للمنظمات غير الربحية بالمقارنة بمناطق المملكة الأخرى.

القطاع الأكثر انفتاحاً

النشاط غير الربحي والطوعي هو المحرك لجميع أنشطة ومنظمات القطاع. فالعمل التطوعي هو أساس جميع المعاملات والأنشطة. ولذلك فإن أبواب القطاع دائماً مفتوحة للجميع للمساهمة، سواء كانوا أفراداً في المجتمع، أو قطاع خاص عبر برامج المسؤولية الاجتماعية، أو الحكومة من خلال تقديم الدعم والمنح.

القطاع الأكثر توليداً للوظائف اللائقة في المملكة

تتسم وظائف القطاع غير الربحي بأنها وظائف لائقة، ذات أجور أفضل من القطاع الخاص، وساعات عمل أكثر قبولاً. كما يعد القطاع الأكثر توازناً في توظيف الجنسين.

توظف منظمات القطاع غير الربحي 47,038 عامل وعاملة على الأقل.

يتفوق القطاع غير الربحي في نمو وظائفه على القطاع الخاص.

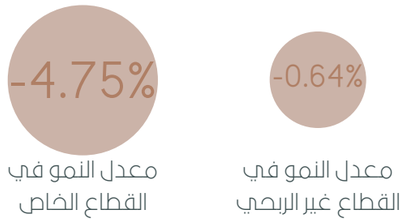

وبالنظر إلى نوعية الوظائف، نجد بأن متوسط الأجور في القطاع غير الربحي يبلغ (5,323) ريال، وهو أفضل من نظيره في القطاع الخاص البالغ (4,455) ريال.

القطاع غير الربحي هو أكثر قطاعات الدولة توازناً في توظيف الجنسين، حيث يشكل الإناث ما نسبته 42.8% من العاملين في القطاع غير الربحي، ما يعتبر نسبة متفوقة مقارنة بـ14.9% لمشاركة إجمالي الإناث في سوق العمل.

القطاع الأسرع نمواً في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي السعودي

كأغلب القطاعات غير الربحية في دول العالم، ينمو القطاع في المملكة بوتيرة أسرع في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي السعودي، متفوقاً بذلك على نمو القطاع الحكومي والقطاع الخاص غير النفطي.

تتراوح مساهمة القطاع غير الربحي في اقتصاد المملكة بين 3 و 4.5 مليار ريال في عام 2016م.

تقدر مساهمة القطاع الاقتصادية عند (4.375) مليار ريال، ومن المتوقع أن تصل مساهمة القطاع في عام 2020م إلى (6.505) مليار ريال، و(17.532) مليار ريال في عام 2030م، بافتراض استمرار وتيرة النمو حول (10%)، مما يعد دون الرقم المستهدف في عام 2020م في برنامج التحول الوطني.

على القطاع أن ينمو سنوياً بنسبة طموحة تتراوح بين 31% و 39% سنوياً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

قطاع واعد بإمكانات مالية ضعيفة وغير مستدامة

الجمعيات الأهلية:

تعتمد الجمعيات الأهلية في إيراداتها بنسبة 27% على الدعم الحكومي البالغ 450 مليون ريال، وهو ما يتسق مع المعدلات العالمية.
تعتمد الجمعيات بنسبة 38% على التبرعات، وتخصص 49% من إنفاقها على المساعدات.

الجمعيات التعاونية:

210 مليون حجم رأس المال

476 مليون ريال حجم الموجودات

المؤسسات:

ارتفع متوسط الميزانية السنوية للمؤسسات الأهلية في المملكة من 40,5 مليون ريال في عام 2015م إلى 44,5 مليون ريال في عام 2018م.
وتنفق المؤسسات الأهلية ما نسبته 36% من مصروفاتها على مصارف التشغيل الإدارية والرواتب، مقابل 64% على البرامج والمنح. وتشكل الأوقاف الخيرية 30% من مصادر تمويل المؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى 20% من عوائد الاستثمار، و22% من رأس المال المخصص من المؤسس.

الأوقاف العامة:

54 مليار حجم الأوقاف العامة

300 مليار حجم الأوقاف الخاصة

*الأوقاف العامة لا يدخل ضمنها أوقاف الحرمين، وتشمل فقط الأوقاف التي تديرها الهيئة العامة للأوقاف.

قطاع ينبع من مجتمع حيوي ومبادر

14,489 ريال سعودي
متوسط عطاء المتبرع السعودي خلال عام.

2,769 ريال سعودي
متوسط عطاء المتبرع السعودي للمنظمات غير الربحية خلال عام

100 ساعة تطوعية
سنوياً متوسط ساعات عمل المتطوع السعودي

يفضل السعوديون عدم الإفصاح عن تبرعاتهم وعطائهم، لكنهم على الأغلب يميلون لتفضيل توجيه تبرعاتهم للمحتاجين مباشرةً عوضاً عن دفعها للمنظمات.
يميل السعوديون إلى توجيه أعمالهم التطوعية وتبرعاتهم لأغراض الإغاثة والخدمات الاجتماعية والدعوة والإرشاد والتعليم الديني وكذلك الصحة.

قطاع منسي ومساء فهمه

يرى المجتمع السعودي أن للقطاع غير الربحي مساهمة متوسطة أو ضعيفة في التنمية.

يرى العاملون في القطاع أن ضعف القوانين وعدم انضباط التدفقات المالية هي الأكثر إعاقةً للعمل.

أما صناع القرار فغالباً ما يصرفون النظر عن القطاع غير الربحي وضرورة تمكينه لأنه ليس من ضمن قائمة أولوياتهم.

قطاع يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030

يساهم القطاع غير الربحي بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030:

- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية: %24
- تمكين حياة عامرة وصحية: %34
- تنمية وتنويع الاقتصاد: %10
- زيادة معدلات التوظيف: %2
- تعزيز فاعلية الحكومية: %0
- تمكين المسؤولية الإجتماعية: %30

قصتنا.. سيرة القطاع غير الربحي

يتميز المجتمع السعودي لكونه مجتمعاً إسلامياً، بعطائه الذي تفرضه علينا ثوابتنا الدينية، وتسبغه علينا عروبتنا. ويسبق العمل الطوعي تشكيل الدولة الحديثة وأجهزتها، ومن الصعب تحديد نقطة انطلاقة العمل التطوعي في المملكة، فهو مكون أساسي لإنسانية وفطرة الفرد السعودي. ولكننا نستطيع الحديث عن أوائل المنظمات غير الربحية التي أخذت شكلاً مؤسسياً وبدأت بالعمل الرسمي في المملكة.

الحرب السعودية اليمنية 1934م

جمعية الإسعاف الطبي الوطني

بسبب قيام الحرب اليمنية السعودية ونشوب المعارك في جبال عسير وسواحل تهامة نشأت الحاجة الإنسانية في أرض المعركة لإسعاف المصابين والجرحى في ميادين القتال بالأطباء والأدوية والضمادات، وتقدمت مجموعة من المواطنين للحكومة السعودية آنذاك بأن تسمح لهم بتأليف جمعية في مكة المكرمة للمساهمة في العمل الإنساني، فسمحت الحكومة بذلك، وبرزت الجمعية في ميدان العمل وبدأت بجمع التبرعات لأداء الواجب الإنساني.

سيارة الاسعاف التي تبرع بها الملك عبدالعزيز رحمه الله *

جمعية الإسعاف الخيري

وبعد أن انتهت الحرب التي تأسست جمعية الإسعاف الطبي الوطني لأجلها، رفع عدد من أهل مكة طلباً للسماح باستمرار عمل الجمعية خارج ميادين الحرب لتخفيف معاناة الحجاج والمعتمرين أثناء تأدية مناسكهم وما يتعرضون له من الإصابة بالإجهاد وضربات الشمس والإعياء من الأمراض التي كانت تنجم عن الازدحام وحرارة الشمس. حيث كان المصابون والمرضى حينها يُنقلون بواسطة أقاربهم وذويهم بطرق غير صحيحة إلى مستشفى أجياد، وهو المستشفى الوحيد آنذاك الذي كان في مكة المكرمة.

صورة لمركز باب الوداع «الذي أصبح المركز الرئيسي للإسعاف الخيري»، ويقع حالياً في حارة الباب بمكة المكرمة، وقد تبرع به جلالة الملك عبدالعزيز «رحمه الله». وجعله وقفاً للجمعية

وصدر الأمر السامي الكريم رقم 3306 وتاريخ 1354/3/2هـ الموافق 3 يونيو 1935م باستمرار جمعية الإسعاف الطبي الوطني في عملها أسوةً بغيرها من الجمعيات في البلدان الأخرى مثل جمعية الهلال الأحمر الإسلامية وجمعية الطبيب الأحمر آنذاك، وأصبح اسمها جمعية الإسعاف الطبي. وقد صدر مرسوم سامٍ بإصدار طوابع بريدية خاصة بالجمعية ووضعها على كل كتاب أو استدعاء أو معاملة ترسل بالبريد.

وقد بقي من التبرعات التي جمعتها الجمعية ما يكفي لوضع هيكل المستشفى الأهلي بالطائف. ثم بدأت الجمعية في عقد جلساتها يومياً وجمع التبرعات وتجهيز المواد والأدوية وغيرها من لوازم الإسعافات الأولية وشكلت لها فروعاً ولجاناً في جدة والمدينة المنورة، بالإضافة إلى عقد عدد من المحاضرات واللقاءات في علوم الدين والطب والآداب والشعر.

واعتمدت موارد الجمعية على التبرعات والقروش والطوابع، بالإضافة إلى الاستثمار في إقامة مركز أشعة ومصنع للثلج في منى، وتملك أسهم في شركة التعدين والشركة العربية للسيارات. وبلغت إيرادات الجمعية عام 1947م 3,445,564 قرشاً سعودياً.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نقصت التبرعات والموارد، وتعرّض مصنع الثلج للانتكاسة والخسارة، وتأثر نشاط الجمعية الفكري والأدبي، ولم تستطع الجمعية الوفاء بالكثير من التزاماتها الطبية والإسعافية وما تقدمه من خدمات إنسانية، ولم يبق لها سوى دعم وزارة المالية. فأصبحت جمعية الإسعاف الخيري بعدها أول نواة لجمعية الهلال الأحمر السعودي التي أنشئت في الرياض عام 1963م بمرسوم ملكي ليشمل نشاطها جميع أنحاء المملكة، وتحولت الجمعية لاحقاً إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي بقرار من مجلس الوزراء في 2008م.

* «تاريخ نشأة هيئة الهلال الأحمر السعودي والجمعيات السابقة له» http://www.srca.org.sa/ar/About/History

1962م عام الحماية الاجتماعية

وبعد جمعية الإسعاف الخيري، تشير الوثائق التي تمكنت مؤسسة الملك خالد من الحصول عليها إلى صدور مرسوم ملكي في 19 سبتمبر 1961م لتأسيس جمعية الكشافة العربية السعودية. ومثل ما كانت بداية القطاع غير الربحي أثناء الحرب السعودية اليمنية خلال ثلاثينيات القرن الماضي استجابةً للحاجة الإنسانية في المملكة، بدأ توسع القطاع في أوائل الستينات الميلادية استجابةً لحاجة المجتمع آنذاك. حيث نبعت، وفق بعض المصادر، استجابةً للحاجة الملحة لدعم الفئات الأقل حظاً بعد المنع الرسمي للرق في المملكة. حيث واجهت الدولة السعودية منذ تأسيسها مشكلة الرق والرقيق وعملت بجميع الوسائل التدريجية للقضاء عليه، كمنع الاتجار به، حتى تقرر في 6 نوفمبر 1962م إلغاء الرق مطلقاً وتحرير جميع الأرقاء وتعويض من يستحق.

وقبل ذلك بأسابيع، في 18 أغسطس 1962م صدر نظام الضمان الاجتماعي ليؤسس أهم شبكة أمان اجتماعي في المملكة تستهدف دعم فئات المجتمع الأقل حظاً، وقد كان العتقاء بعد منع الرق من أكثر المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي بسبب الحاجة التي تشكلت لديهم بعد استقلالهم الشخصي.

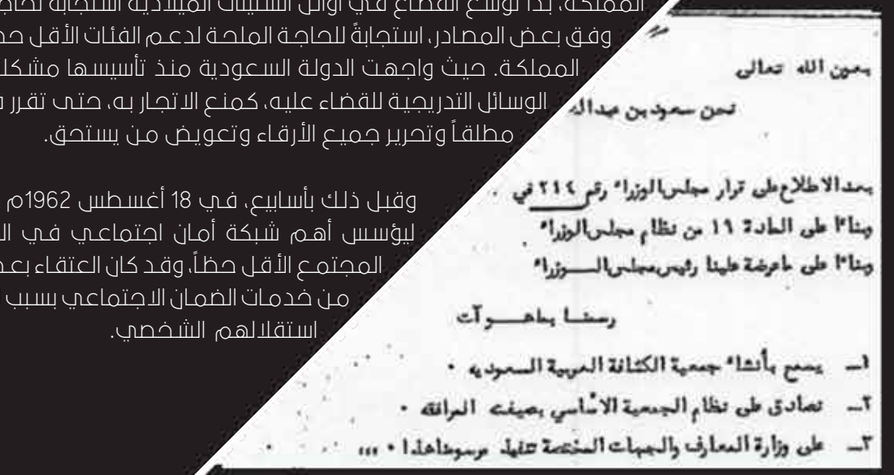

بعون الله تعالى

نحن سعود بن عبدالله

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٤ في

وبناءً على المادة ١٩ من نظام مجلس الوزراء

وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

١ـ يصح بأنشاء جمعية الكشافة العربية السعودية .

٢ـ تصادق على نظام الجمعية الأساسي بصيغته المرافقة .

٣ـ على وزارة المعارف والجهات المختصة تنفيذ مرسومنا هذا . ...

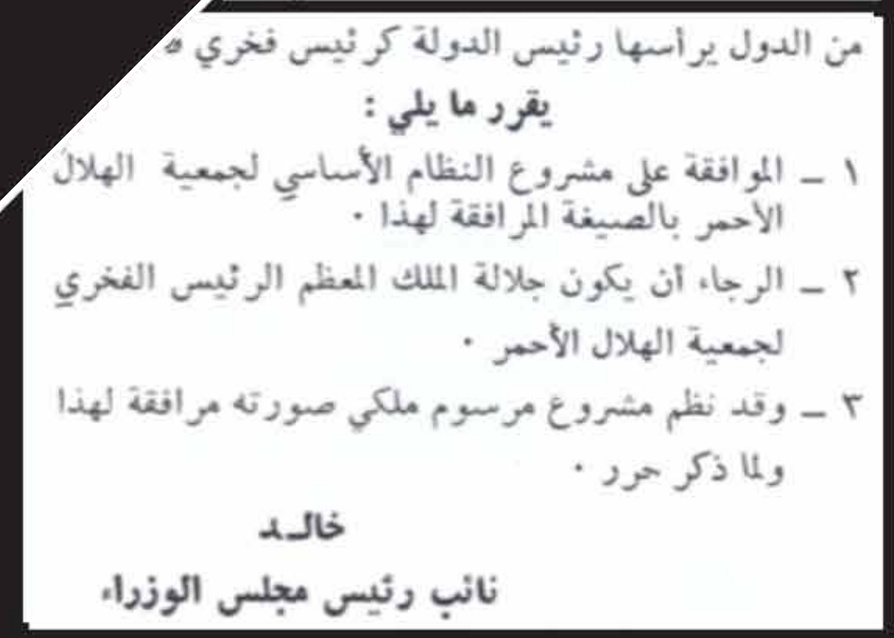

من الدول يرأسها رئيس الدولة كرئيس فخري

يقرر ما يلي :

١ ـ الموافقة على مشروع النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ ـ الرجاء أن يكون جلالة الملك المعظم الرئيس الفخري لجمعية الهلال الأحمر .

٣ ـ وقد نظم مشروع مرسوم ملكي صورته مرافقة لهذا ولما ذكر حرر .

خالد

نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ادارة التعاون

شهادة تسجيل

رقم

وخلال نفس الفترة بدأت أول جمعية خيرية في المملكة، تحت مسمى جمعية النهضة النسائية الخيرية بالرياض. والتي كانت نواتها نادي فتيات الرياض، ولكن بعد فترة من تأسيس النادي، واستجابة للحاجة الاجتماعية في المملكة، تحول النادي إلى الجمعية التي بدأت بخدمة المجتمع والفقراء من خلال صيانة الدخل والتدريب والخدمات الاجتماعية. وتم تسجيل الجمعية رسمياً في سجل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ 23 يوليو 1963م بعد فترة قصيرة من بدء السماح للجمعيات الخيرية بالعمل رسمياً والتسجيل لدى الوزارة، وقد كانت الجمعية النسائية الخيرية بجدة أول الجمعيات تسجيلاً لدى الوزارة قبل ذلك بأيام في تاريخ 11 يوليو 1963م. والذي تزامن إنشاؤها في جدة من قبل مجموعة من السيدات، بعد أن شكلوا قبل ذلك لجنة الأمومة والطفولة بجدة، والتي اهتموا من خلالها بتوعية الفقيرات ومحو أميتهن وتقديم الخدمات والتثقيف الصحي لهن.

وقبل ذلك بأشهر، صدر نظام الجمعيات التعاونية في المملكة بتاريخ 10 فبراير 1963م، وقد كانت الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالدرعية هي أول الجمعيات المسجلة حينها، في نفس يوم صدور النظام.

وبعد عقود من العمل الاجتماعي الناشئ في المملكة، صدرت يوم 22 يناير 1990م لائحة تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ولم يبدأ تسجيل أي مؤسسة خيرية في المملكة رسمياً حتى عام 1996م. وفي 11 مارس 2001م تأسست مؤسسة الملك خالد الخيرية بأمر ملكي، والتي كرّست جهودها لبناء القطاع غير الربحي في المملكة، حيث آمن أبناء جلالة الملك خالد أن استمرار أعمال الخير التي عُرف بها -رحمه الله- واستدامة أثرها يتطلب وجود منظمات غير ربحية ممكنة محلياً في مناطق المملكة تستطيع الوصول إلى المستفيد وخدمته. ورعت المؤسسة حينها الملتقى الأول للجمعيات الخيرية في المملكة، وبدأت مشروع التنمية المحلية في محافظة قلوة بمنطقة الباحة، والتي كانت حينها أحد أكثر المحافظات فقراً في المملكة، واستهدف المشروع تمكين الجمعيات الخيرية في المحافظة لخدمة أهاليها وتمكينهم من احتياجهم ودعمهم للوصول إلى الاستقلال المالي. كما عملت المؤسسة على مدار الـ17 عاماً اللاحقة في بناء قدرات العاملين بالقطاع غير الربحي على المستوى الوطني، واحتضان الجمعيات الخيرية، وتقديم المنح المالية لبرامجها التنموية. وقد كان عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية حين تأسيسها لا يتجاوز 115 منظمة، ووصلت اليوم بحمد الله إلى 1125 جمعية ومؤسسة أهلية مسجلة لدى الوزارة؛ ما يشكل تضاعف الرقم عشرة أضعاف تقريباً خلال فترة عمل مؤسسة الملك خالد.

بعون الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

- بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.
- وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.
- وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.
- وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٥٩/٧٧) بتاريخ ١٤٢٨/١٢/٢١هـ.
- وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) بتاريخ ١٤٣٧/٢/١٨هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

وفي يوم 1 ديسمبر 2015م صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمملكة بعد دراسة دامت لأكثر من عشر سنوات، ولم يكتمل إصدار لوائحه التنفيذية حتى الآن.

القطاع الأكثر انفتاحاً

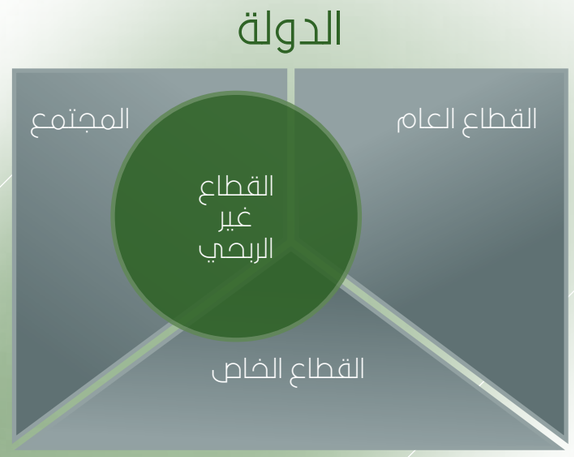

تطلق الكثير من العبارات للتعريف بالقطاع غير الهادف للربح:

القطاع الثالث	القطاع الأهلي
القطاع الخيري	القطاع الاجتماعي
المجتمع المدني	

وفي تعدد هذه العبارات دلالة على تفاوت الآراء حول القطاع، وصعوبة تمييز نشاطاته والجهات القائمة عليها. لأن مبادئ (الطوعية) و (غير الربحية) التي تميز جميع نشاطاته، تسمح لأي فرد أو كيان القيام بهذه النشاطات، سواء بصفته الشخصية، أو من خلال منظمة في قطاع حكومي أو خاص. لذلك فإن انفتاحية القطاع وسهولة النفاذ إليه، تجعل إدراك وحصر نشاطاته أمراً في غاية الصعوبة، ولكنها في نفس الوقت تجعل نشاطات القطاع متنوعة وعظيمة الأثر والفائدة.

وتسعى مؤسسة الملك خالد من خلال هذا التقرير إلى تقديم تعريف حي للقطاع غير الهادف للربح في المملكة بهدف حصر مساهماته الاجتماعية والاقتصادية على أكمل وجه.

تعريف مؤسسة الملك خالد للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية:

استضافت المؤسسة ورشة عمل «إحصاءات القطاع غير الربحي» بالشراكة مع الهيئة العامة للإحصاء وبمشاركة العاملين في القطاع غير الربحي والإحصائيين، وتوصلت الورشة إلى أن القطاع يمثل الاقتصاد الاجتماعي للدولة، ويتكون من أشكال متعددة من الأنشطة المجتمعية (مثل التطوع، والعطاء، وبرامج المسؤولية الاجتماعية، والريادة الاجتماعية) والكيانات غير الهادفة للربح (مثل الجمعيات والمؤسسات الخيرية) التي تتميز بكونها:

1) تنبع من مبادرات ذاتية للمواطنين بإرادة طوعية ومستقلة عن الجهات الحكومية، كما أنها

2) تخدم هدفاً مجتمعياً أو نفعاً عاماً، بحيث لا تستهدف بشكل رئيس تعظيم الأرباح المادية وتوزيعها كعوائد استثمارية

كما أننا كمؤسسة حريصون على إيجاد تعريف إجرائي للقطاع للاستخدامات الإحصائية والعلمية، بما يدعم عملية تصنيف المنظمات غير الهادفة للربح لغرض إجراء المسوحات والدراسات اللازمة لحصر مساهمات القطاع، على النحو التالي:

شروط التصنيف كمنظمة غير هادفة للربح:[1]

1. الكيان المؤسسي:

أن تكون مسجلة لدى جهة رسمية أو مصرح لها كشخصية اعتبارية مستقلة.

2. الاستقلالية:

أ. ألا تؤثر الجهات الحكومية بشكل مباشر في التوجه العام للمنظمة وسير برامجها عبر فرض الارتباط الإداري المباشر، أو تعيين أغلبية القيادات، أو غيرها من أوجه النفوذ المنافي للاستقلال.

ب. أن يتاح الانضمام إلى عضوية المنظمة لجميع أفراد المجتمع، أو لكل أصحاب المهنة التي أسست المنظمة من أجلها، ويشاركون في صناعة القرار داخلها ويتاح لهم الانضمام لمجالس إدارتها وجمعياتها العمومية.

3. الإدارة الذاتية:

أن تتحمل المنظمة المسؤولية الكاملة عن نتائج أعمالها وتبعات المخاطر الاقتصادية والأرباح والخسائر.

4. الإرادة الطوعية:

أن تكون المشاركة في المنظمة غير إجبارية (فيما عدا المنظمات المهنية والتجارية).

5. غير هادفة للربح:

ألا تحقق أرباحاً أو أن تلتزم بقيود على توزيع الأرباح، على أن يتم تدوير معظم الأرباح على برامج المنظمة.

وندرك بأن القطاع غير الربحي لا يتكون فقط من كيانات ومنظمات، وإنما من نشاطات أيضاً، قد لا تأخذ في الكثير من الأحيان أشكالاً مؤسسية، ولكنها النبض المحرك للقطاع ومحوره. ولأنشطة القطاع غير الربحي تصنيف دولي متفق عليه (ICNPO)[2]، وتعتمده حالياً وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:

- الدعوة والإرشاد والتعليم الديني
- التعليم والأبحاث
- الصحة
- الجمعيات والروابط المهنية والعلمية
- الثقافة والترفية
- التأييد والموازة
- الخدمات الاجتماعية
- البيئة
- أخرى

الجدل
حول مصطلحات القطاع!

تعددت الآراء حول المسميات الخاصة بالقطاع، وهذا الاختلاف هو انعكاس لتباين المدارس الفكرية حول تعريف الدولة. ومن المتعارف عليه بأنّ الدولة مكونة من ثلاثة قطاعات رئيسية: الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع غير الهادف للربح.

ينظر علماء السياسة إلى القطاع الحكومي كمركز الدولة، ولذلك يطلقون على القطاع الحكومي اسم القطاع الأول، ويتبعه القطاع الثاني (القطاع الخاص)، ومن ثم القطاع غير الهادف للربح (القطاع الثالث).

أما علماء الاقتصاد فينطلقون من نظرتهم للأمور لما يعتبرون بأنه المحرك الرئيسي للفطرة الإنسانية، وهو جني الأرباح. ولذلك يقسمون قطاعات الدولة إلى: الحكومة، القطاع الربحي (الخاص)، والقطاع غير الربحي.

وتنطلق نظرة علماء الاجتماع للمجتمع من علاقات الأفراد والجماعات داخل المجتمعات والشبكات التي يتم تشكيلها، والأنشطة المجتمعية، لذلك فهم يرون مكونات الدولة من منظور مختلف: الحكومة، القطاع الخاص، والقطاع الطوعي. حيث ينظرون إلى كون (الطوعية) هي الأساس والصفة المهيمنة لنشاطات القطاع غير الهادف للربح.

كما أنّ هناك مصطلحاً رائجاً آخر، وهو

«منظمات المجتمع المدني»

وهو تعبير يطلق للإشارة للنشاطات المدنية والأهلية، والتي تضم الأحزاب والجماعات السياسية والنقابات العمالية والصحفية، ونشاطات المواطنة المختلفة.

تنوع المنظمات وضعف الرصد

تعد منظمات القطاع غير الربحي في المملكة متنوعة من حيث مجالات عملها ونشاطاتها. إلا أن تشتت المنظمات في تبعيتها التنظيمية بين أكثر من

13 جهة حكومية

قد أدى إلى صعوبة حصر أعدادها ومساهماتها بالشكل الدقيق. بالإضافة إلى أن حصر تعريف منظمات القطاع في الجمعيات والمؤسسات الخيرية، لا يعكس حجم القطاع الحقيقي في المملكة، حيث يصل إجمالي عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية المسجلة لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى:

1,125 منظمة فقط

وقد حرصت مؤسسة الملك خالد من خلال هذا الإصدار على تقديم عدد يعكس حجم القطاع الحقيقي وتنوعه، ليتضاعف العدد الحقيقي للمنظمات غير الربحية ليصل إلى

2,598 منظمة

بعد رصد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجامعات والمستشفيات غير الربحية، والجمعيات التعاونية، والغرف التجارية، والهيئات المهنية وغيرها.

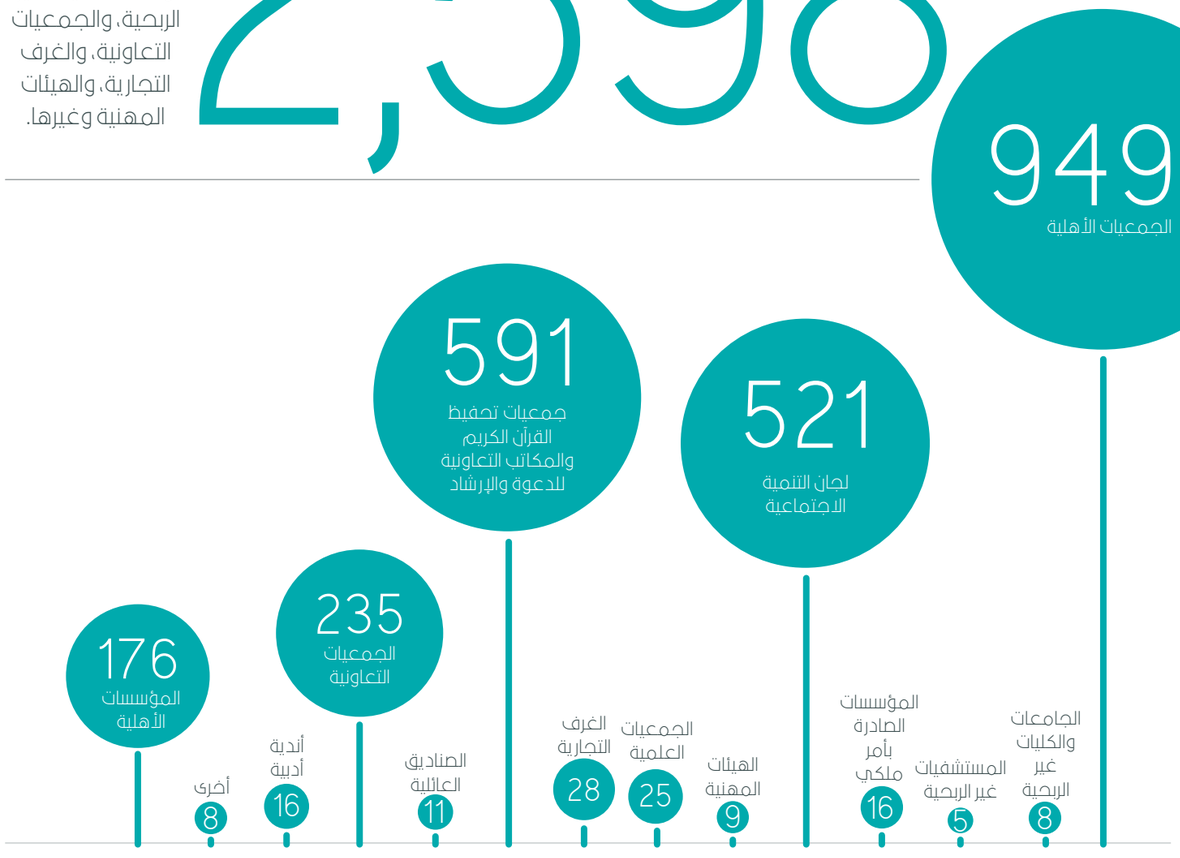

ويظهر بأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية من أكثر المنظمات غير الربحية عدداً، تليها جمعيات تحفيظ القرآن والمكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد، ثم لجان التنمية الاجتماعية.

أنشطة القطاع:

كما أن هذه المنظمات باختلافها وتعددها تتقاطع في أنشطتها، وبالرجوع إلى تصنيف الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الربحية[3] فيمكن تقسيم نشاطات المنظمات في المملكة على النحو التالي:

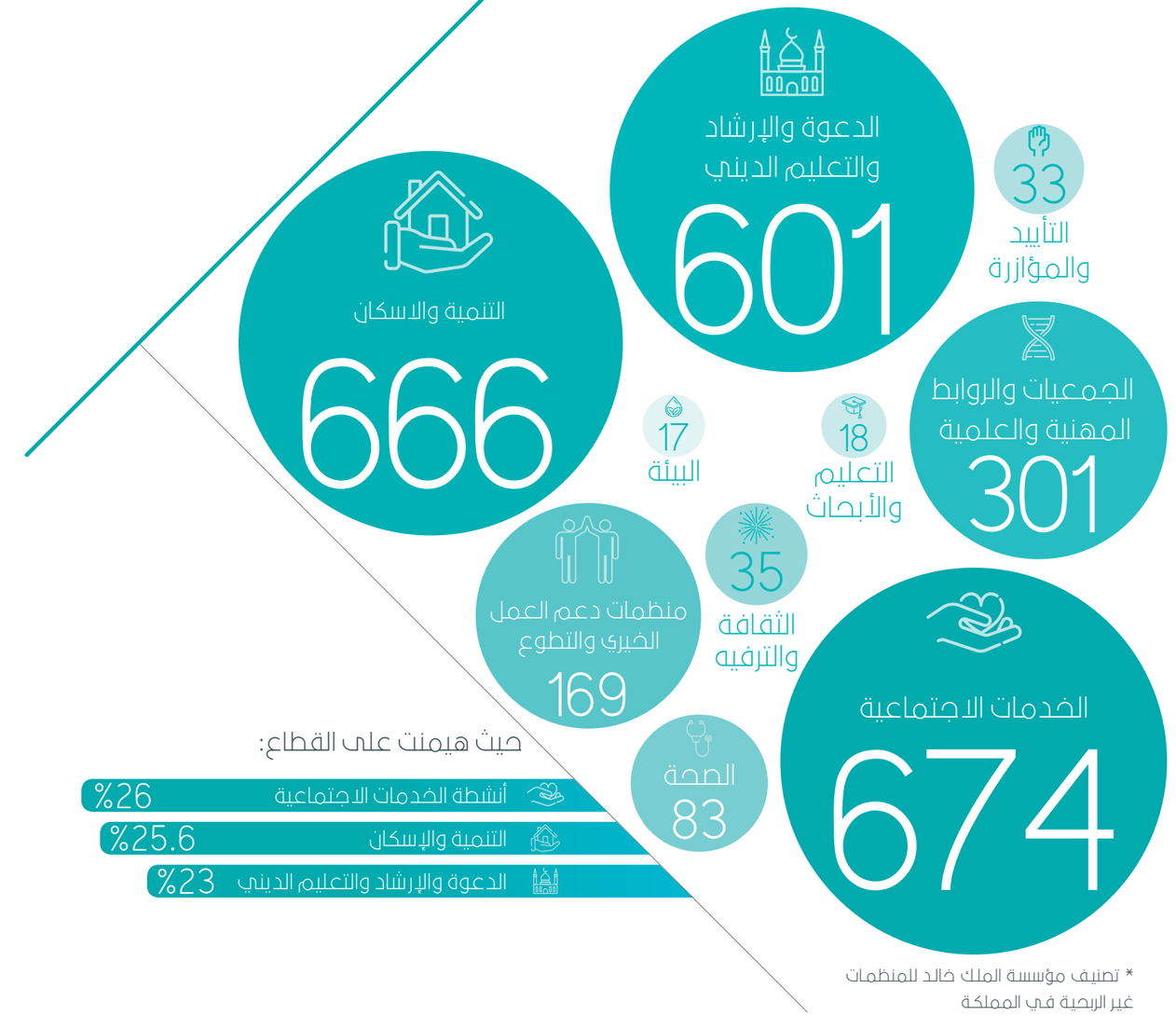

* تصنيف مؤسسة الملك خالد للمنظمات غير الربحية في المملكة

وقد شهد القطاع بعد إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد في عام 2015م نمواً مطرداً في طلبات تأسيس الجمعيات. حيث بلغت طلبات تأسيس جمعية أهلية بنهاية عام 2016م:

9,015 جمعية[4]

ما يشكل أربعة أضعاف الرقم الحالي تقريباً للمنظمات غير الربحية في المملكة. ولا توجد بيانات متاحة توضح طلبات التأسيس للمنظمات الأخرى، سواء كانت جمعيات تعاونية أو مؤسسات أهلية أو غيرها. مما يعطي دلالة على النمو المتوقع مستقبلاً للقطاع والذي ستتناوله في الفصول القادمة من التقرير بالتفصيل.

عدد المنظمات غير الربحية

لكل 10 آلاف من السكان

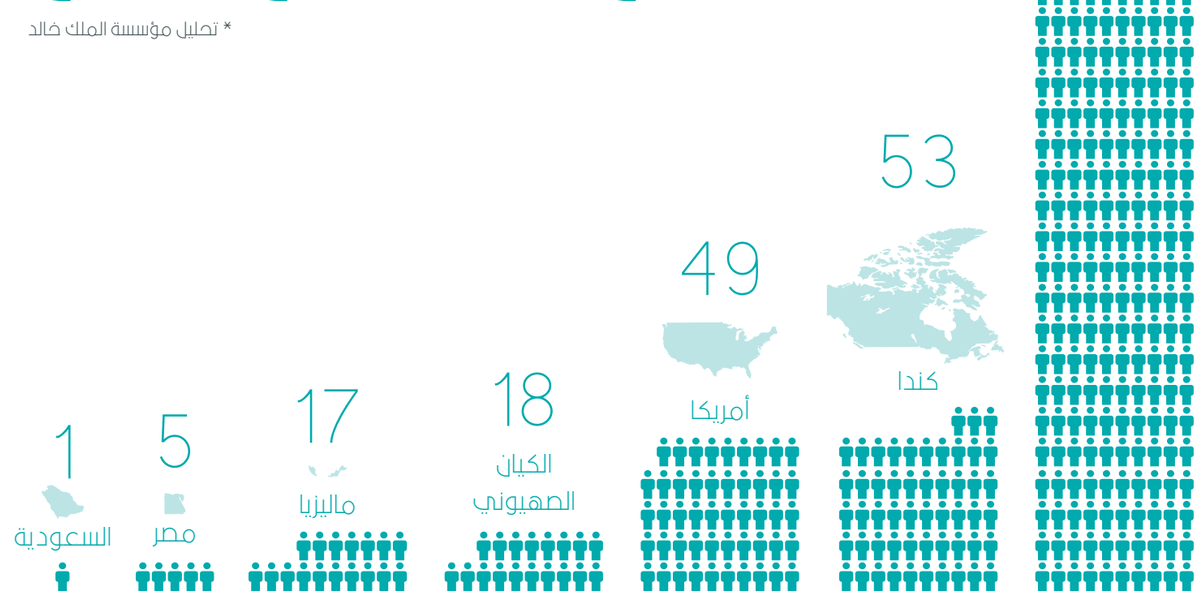

* تحليل مؤسسة الملك خالد

التوزيع الجغرافي:

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فقد شهدت كل من مناطق

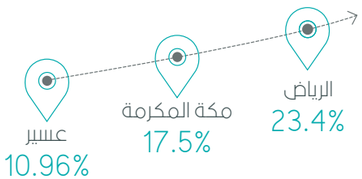

كثافة للمنظمات غير الربحية بالمقارنة بمناطق المملكة الأخرى.

ويعزى الارتفاع في الرياض إلى ارتفاع عدد المؤسسات الأهلية (106)، وتمركز جميع الهيئات المهنية بالمنطقة، بالإضافة إلى المنظمات التي تعمل على نطاق وطني.

لجان التنمية: الحاضر الغائب

تشكل لجان التنمية ما مجموعه (20%) من إجمالي الكيانات غير الربحية في المملكة. وتقوم وزارة العمل من خلال مراكز التنمية الاجتماعية الموزعة في المناطق والمحافظات بتشجيع إنشاء اللجان المكونة من أهالي المناطق، لتلبية الاحتياجات التنموية لهذه المجتمعات. وتفتقر لجان التنمية إلى العمل المؤسسي والتخطيط التنموي، وتقوم على جهود فردية.

ومن الملاحظ تجاوز عدد لجان التنمية الاجتماعية وجمعيات تحفيظ القرآن في بعض المناطق لأعداد الجمعيات الأهلية حيث تشكل لجان التنمية الاجتماعية ما نسبته:

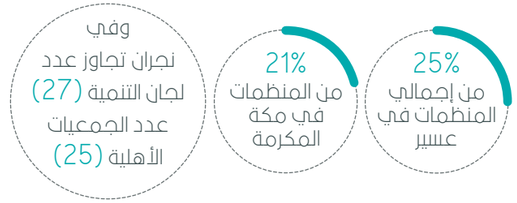

أما فيما يتعلق بجمعيات تحفيظ القرآن ومكاتب الدعوة، فقد بلغ إجماليها

وتشهد منطقة الباحة كثافة كبيرة لهذه المنظمات بنسبة تصل إلى (67.2%) من إجمالي المنظمات غير الربحية في المنطقة.

التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الربحية بالمملكة

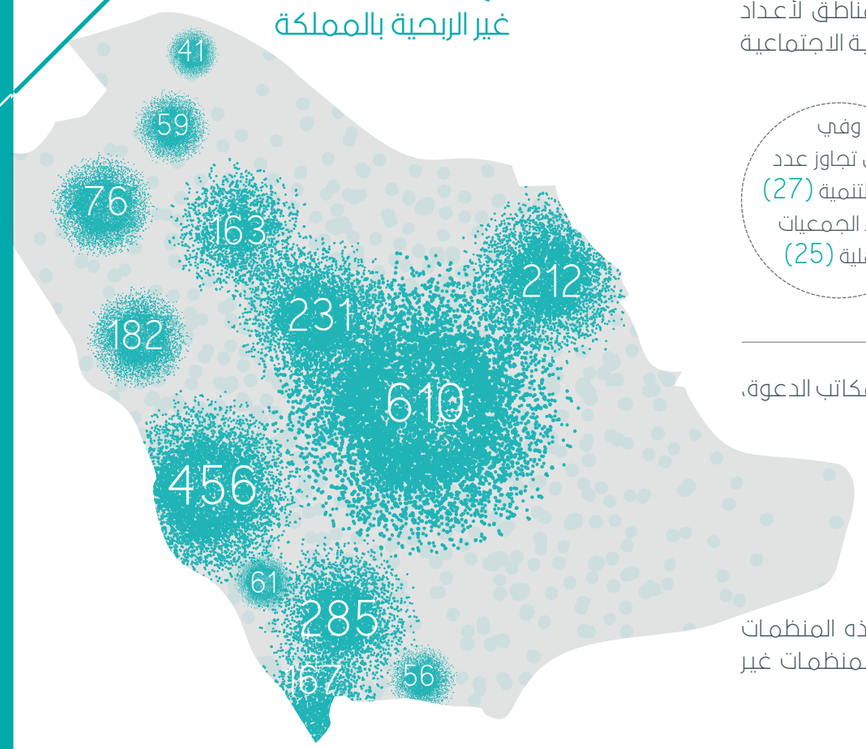

المؤسسات الأهلية..
نظرة أعمق

بحسب نتائج مسح مؤسسة الملك خالد للمؤسسات الأهلية 2018م،[5] يوجد في المملكة العربية السعودية 187 مؤسسة أهلية تأسس أغلبها بعد عام 2001م، تتوزع بشكل كبير بين مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، وبشكل أقل في مناطق القصيم والمدينة المنورة وعسير والجوف والحدود الشمالية. وتخلو الخمس مناطق الإدارية الأخرى من أي مؤسسات أهلية. وتشكل المؤسسات الأهلية الخاصة ما نسبته 80% من إجمالي المؤسسات في المملكة مقارنة بـ20% للمؤسسات الخيرية شبه الحكومية أو تلك الصادرة بأوامر ملكية وسامية.

ويتوزع عدد العاملين في المؤسسات الأهلية إلى 33 موظف بالمتوسط لكل مؤسسة. كما تستفيد المؤسسات الأهلية من المتطوعين في تسيير أعمالها بعدد ساعات تطوعية تعادل 36 موظفاً بدوام كامل (FTE) سنوياً لكل مؤسسة. وغالباً ما يشارك أعضاء مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة في تسيير الأعمال التنفيذية للمؤسسات وخصوصاً اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الجهات الممنوحة. وتميل المؤسسات الأهلية إلى إسناد مهام الخدمات القانونية والاتصال المؤسسي والتسويق إلى جهات خارجية لتنفيذها.

وقد أفادت 20% من المؤسسات بأنها لا تقوم بقياس الأثر الناتج عن البرامج والمنح بعد اكتمالها، بينما يقوم 90% منها بتقييم الاحتياجات (قبل التنفيذ) والنتائج والمخرجات (أثناء وبعد التنفيذ)، لكن نادراً ما يتم الاستعانة بجهات خارجية لعمل ذلك. وعلى صعيد الحوكمة، فقد أفادت غالبية المؤسسات الأهلية بأنها تقوم بإعداد تقارير حول البيانات المالية المدققة ومصادر التمويل وملخص النفقات وبيانات توزيع المنح، لكنها تميل للاحتفاظ بها داخلياً، والاكتفاء بنشر تقرير سنوي عن الأنشطة والبرامج.

وتستمر المؤسسات الأهلية هذا العام في تنفيذ البرامج، حيث أفادت 31% من المؤسسات بأنها تقوم بتنفيذ البرامج التنموية بنفسها. مقارنة بـ33% من المؤسسات التي يتضمن عملها إعطاء منح إما للمنظمات أو للأفراد.

كما تميل أغلب المؤسسات الأهلية السعودية إلى توجيه أموالها لأغراض التعليم والتدريب والتأهيل لسوق العمل بالإضافة إلى مكافحة الفقر. وتقوم 80% منها بموائمة أولوياتها مع أهداف رؤية المملكة 2030، وخصوصاً أهداف 1) تمكين المسؤولية الاجتماعية 2) تمكين حياة عامرة وصحية و3) تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية. بينما تقوم 36% من المؤسسات بموائمة أولوياتها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وبالتحديد أهداف:

1) القضاء على الفقر، 2) التعليم الجيد، و3) الصحة الجيدة والرفاه.

الأثر التنموي للقطاع غير الربحي

يبرز الدور الكبير للقطاع في تقديمه للخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والتي تشكل عالمياً غالبية أنشطة المنظمات غير الربحية.

نسبة المنظمات الخدمية من إجمالي عدد المنظمات غير الربحية في الدول *

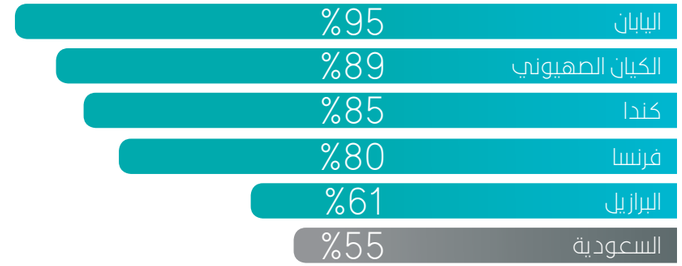

* تقرير مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جون هوبكنز الأمريكية تحت عنوان:«الوضع العالمي للمجتمع المدني والتطوع في ضوء تطبيق المعايير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة- 2013 م»

ويظهر تركز الأنشطة الخدمية في الخدمات الاجتماعية والتنمية والإسكان بين المنظمات غير الربحية في المملكة. وضعف أنشطة التعليم والصحة.

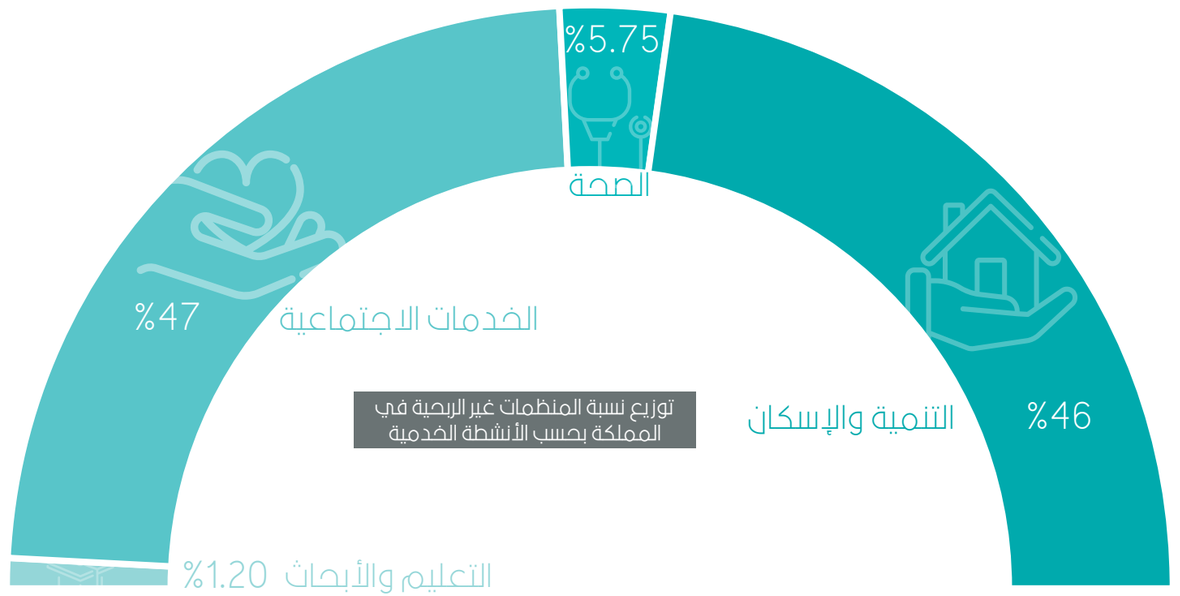

(أ) الخدمات الاجتماعية والدور التنموي لجمعيات البر

يتضح من تصنيف نشاطات المنظمات في المملكة بأن غالبية المنظمات تنشط في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنمية والإسكان، والنشاط الديني والدعوي. ومن المهم التأكيد على أن جميع الأنشطة التي يقدمها القطاع، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، هي نشاطات أنشأت لتلبي احتياجاً في المجتمع. وقد برز مؤخراً نقاش متسع حول دور جمعيات البر في المملكة، وانتقادها لتقديم خدمات رعوية، بسبب تقديمها للدعم النقدي والعيني المباشر للمحتاجين. وبغض النظر عن خطأ التعميم، حيث أن بعض جمعيات البر قد أدخلت بالفعل طابعاً تنموياً لبرامجها، نجد هنا أن من الضروري التأكيد على هذا النوع من أنشطة صيانة الدخل والإعانات النقدية، في حال تم توجيهها للأشخاص المستحقين من ذوي الفئة محدودة الدخل، وباستخدام خطوط الفقر والكفاية.

حيث أن لذلك أثر تنموي مهم في تحسين الوضع المعيشي للفئات الأقل حظاً، ويعد مساهمة فاعلة من القطاع في تمويل شبكات الأمان الاجتماعي ضمن منظومة الحماية الاجتماعية للدول. ولذلك فإن هذا النشاط من أكثر نشاطات المنظمات غير الربحية انتشاراً في العالم، رغم تفاوت طبيعة إدارته. كما أظهرت تحليلات مؤسسة الملك خالد تفوق قدرة الجمعيات الخيرية ودقة استهداف الإعانات النقدية غير الحكومية في المملكة بشكل يتجاوز قدرة البرامج الحكومية على الوصول للمستفيدين وتوجيه الدعم لمستحقيه والحد من انتفاع الميسورين.

(ب)الخدمات التعليمية والبحثية والريادة في تأسيس التعليم الأهلي في المملكة:

ساهمت الجامعات غير الربحية في تأسيس التعليم الأهلي بالمملكة، وكانت الجامعات غير الربحية هي أول 3 جامعات يتم الترخيص لها كجامعات أهلية. حيث أنّ 6 من أصل 11 جامعة أهلية تعمل في المملكة حالياً، تصنف جامعة غير ربحية، وبنسبة (54.5%). كما بدأت تنتشر مراكز الأبحاث غير الربحية في المملكة، رغم غياب التشريعات المنظمة لها، وتساهم في تقديم قيمة مضافة للطرح المعرفي السعودي، مثل مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة (المسجل كجمعية خيرية)، ومركز الملك عبدالله للبحوث والدراسات البترولية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

إضاءات

مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)[7]

يعد مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) أحد الصروح الرائدة في مجال الأبحاث المتخصصة في اقتصاديات الطاقة وهو علم يعنى باستهلاك واستخدام الطاقة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على الأسواق والمجتمعات. أنشئ المركز بمرسوم ملكي في عام 2013م في مدينة الرياض، ويتميز بكونه كيان غير ربحي مستقل يتم تمويله من خلال وقف أقامته الحكومة السعودية مما يخوله بإنتاج الدراسات والبحوث بموضوعية تامة.

وإيماناً بأهمية إثراء المحتوى العلمي، لا تقتصر جهود المركز على الإسهامات البحثية فحسب فيسخر المركز بوابة مفتوحة تتضمن ما يقارب 900 قاعدة بيانات وعدد من النماذج والأدوات المتعلقة بالاقتصاد والطاقة يستطيع أي شخص سواء كان صانع قرار، أو باحث علمي، أومهتم في مجال الطاقة بشكل عام الوصول إليها واستخدامها بحرية ومن غير قيود.

ويحرص المركز على معالجة التحديات الملحة في مجال الطاقة مثل توليد مصادر مستدامة للطاقة صديقة للبيئة من خلال السعي لا تساق أهداف سياسات الطاقة مع مخرجاتها، وتعزيز القيمة الناتجة عن استهلاك الطاقة، والحد من تكاليف إمدادها وذلك لتحقيق حياة عامرة للمجتمع السعودي تتسم بالجودة والرفاه.

ويعد مركز الملك عبدالله للدرسات والبحوث البترولية مثالاً على إمكانية مساهمة القطاع غير الربحي في مختلف جوانب رؤية المملكة 2030.

وتتجسد أهداف كابسارك للحد من الاستهلاك وتكاليفه في التصميم الهندسي للمبنى الذي يستخدم الطاقة الشمسية بنسبة 20% لتوليد احتياجه من الطاقة، ويحتضن المركز تحت سقفه مجموعة من الخبراء والباحثين من السعودية ومختلف أنحاء العالم.

(ج) الخدمات الصحية وتأخر إسنادها للقطاع

يعد إسناد خدمات الرعاية الصحية والتعليمية من أكثر أنماط الخدمات إسناداً للقطاع غير الربحي حول العالم. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، 59% من المستشفيات الأمريكية تعتبر منظمات غير هادفة للربح، مقارنة بـ 25% هادفة للربح، 15% مستشفى حكومي. لكن توسع القطاع غير الربحي في تقديم هذه الخدمات النوعية يتطلب تحفيزاً حكومياً من خلال تسهيل مشاركة القطاع غير الربحي في عمليات التخصيص، وتقديم الأولوية له في استثمار المرافق الحكومية أو الحصول على الأراضي أو التمويل المدعوم.

في الولايات المتحدة الأمريكية

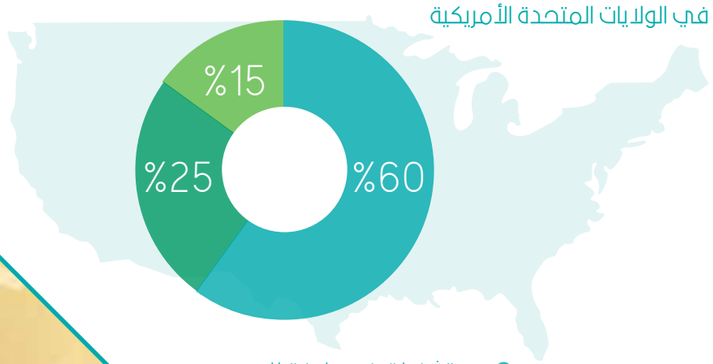

إضاءات

مستشفى عبداللطيف جميل

قبل أكثر من 20 عاماً، قام مؤسس شركة عبداللطيف جميل بافتتاح مستشفى غير ربحي بمدينة جدة يعد من أوائل المستشفيات المتخصصة في التأهيل الطبي في المملكة العربية السعودية. ويهدف مستشفى عبداللطيف جميل لأن يكون رائدًا في تعزيز جودة حياة المعاقين من الكبار والصغار عن طريق تقديم برامج إعادة التأهيل الشامل المتنوعة بأعلى المعايير المهنية ومن قبل طاقم طبي احترافي ومتمرس.

يساهم المستشفى في تأهيل حالات طبية متعددة ومنها تأهيل الكسور، وأمراض الجهاز العصبي والتنفسي، وتأهيل المصابين بعد الحوادث أو عمليات البتر. ويقدم كذلك برامج متخصصة منها برنامج إصابات الدماغ المكتسبة، وبرنامج إصابات النخاع الشوكي، ووحدة الرعاية المستديمة لرعاية وتأهيل ذوي الأمراض المزمنة.

ويقوم مستشفى عبداللطيف جميل بالتركيز على جميع الجوانب التي تقود إلى تعافي المريض وتحسين صحته البدنية والنفسية ويحرص أيضًا على دعم الأسرة فتشمل برامجه خدمات مساندة مثل الرعاية النفسية والاجتماعية، والتثقيف الغذائي، والتدريب على المهارات الحياتية، وتهيأة المريض للعودة لمقاعد العمل أو الدراسة.

مستشفى عبد اللطيف جميل
Abdul Latif Jameel Hospital

وانطلاقًا من إيمان شركة عبداللطيف جميل بالمسؤولية الاجتماعية وأهمية سد حاجة المرضى غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج، تم تخصيص مكتب خاص للمساعدات الخيرية يحدد الاحتياجات الطبية للحالة المرضية ويقيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمريض وبناء على ذلك يقوم المسؤولين عن دراسة الحالة بتحديد نسبة المساهمة العلاجية. إضافة إلى ذلك، يحرص المستشفى على التعاون مع الجهات الخيرية لتقديم الدعم لمستفيديهم.

منذ إنشائه وحتى اليوم، تمكن مستشفى عبداللطيف جميل من الحصول على شهادة المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية وشهادة المجلس الأسترالي لمعايير الرعاية الصحية، وقام المستشفى بالتعامل مع حالات متعددة من الإعاقة يفوق عددها 47,000 حالة تقريبًا.

يطمح القائمون على المستشفى بصنع الأمل في حياة مرضاهم وتمكينهم من ممارسة حياتهم اليومية من خلال الكفاءة في الحلول العلاجية المبنية على الأدلة والبراهين والاهتمام بالعامل الإنساني بجانب الرعاية الطبية.(8)

القطاع الأكثر توليداً للوظائف اللائقة في المملكة

«تتسم وظائف القطاع غير الربحي بأنها وظائف لائقة، ذات أجور أفضل من القطاع الخاص في المتوسط، وساعات عمل أكثر قبولاً. كما يعد القطاع الأكثر توازناً في توظيف الجنسين، ويبدو أن القطاع أفضل في مواجهة الضغوط الاقتصادية»

47,038 موظف[9]

في الجمعيات والمكاتب التعاونية الخاضعة لإشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والإرشاد دون العاملين في المنظمات غير الربحية الأخرى.

35,260 موظف[10]

المسجل منهم بين مشتركي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنهاية الربع الرابع من عام 2017م.

مما يوضح تفاوتاً بين الأعداد المسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والوزارات الأخرى، وقد يكون سبب ذلك ضعف تسجيل واشتراك العاملين في القطاع غير الربحي لدى التأمينات الاجتماعية، أو تفاوت التعريفات بين الجهات الحكومية وتشتت بيانات العاملين بينهم.

ويستهدف برنامج التحول الوطني 2020 الوصول بذلك إلى

50,000

عاملاً وعاملة في عام 2020م

نمو الوظائف في القطاع غير الربحي والقطاع الخاص[11]

-0.64%

معدل النمو في القطاع غير الربحي

-4.75%

معدل النمو في القطاع الخاص

253,2

مليون ريال سنوياً

إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي على التوظيف

بمعدل

21,1

مليون ريال شهرياً[12]

ماهو العمل اللائق؟

أحد أبرز ضمانات الحماية الاجتماعية في سوق العمل، وهو توفير المكونات التالية:

1) الفرص الوظيفية العادلة
2) الأجر الكافي
3) ساعات العمل اللائقة
4) بيئة العمل الآمنة
5) التأمين الاجتماعي

توزيع الوظائف بين مناطق المملكة

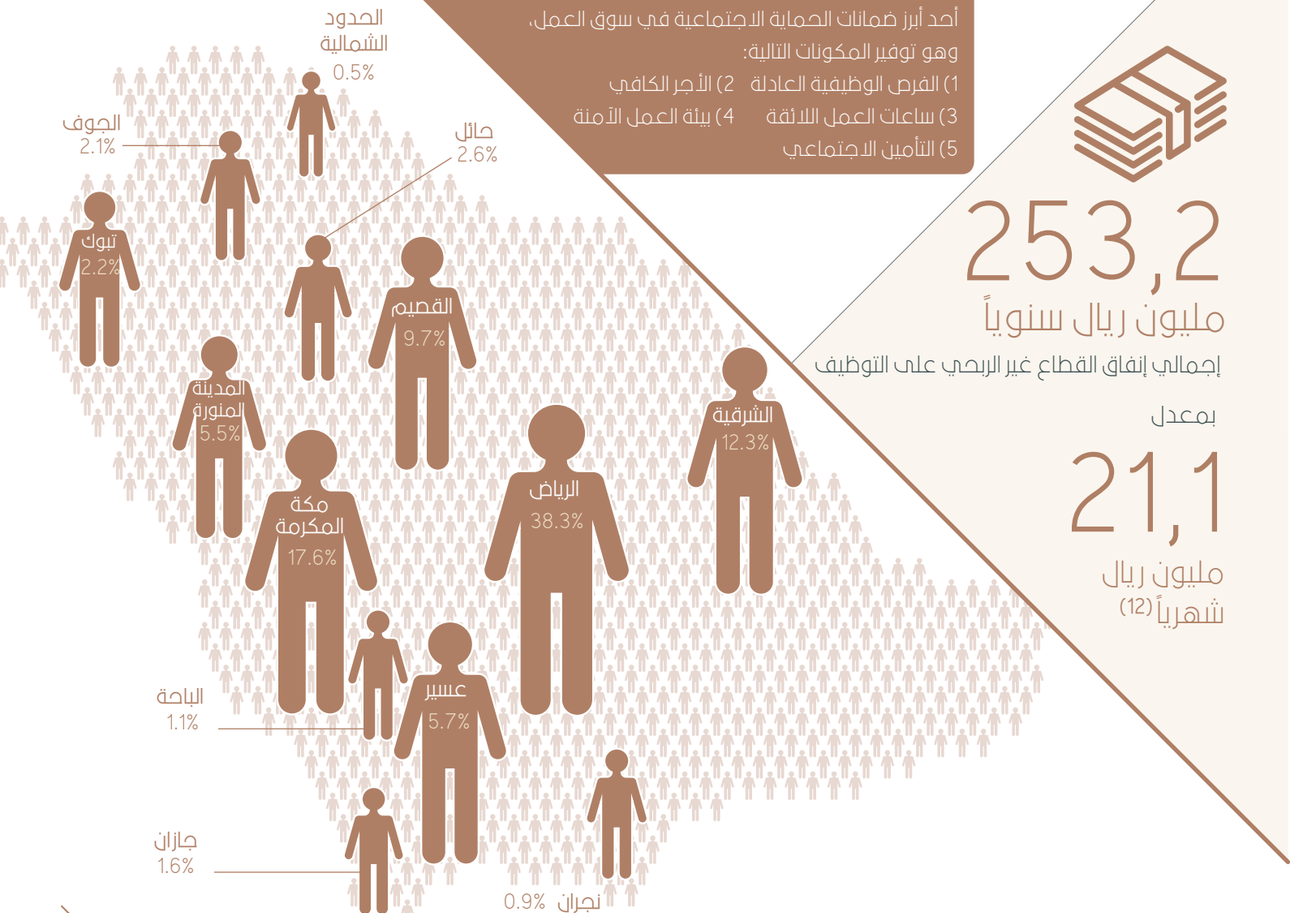

نمو أكبر في الوظائف اللائقة

5,323 ريال سعودي
متوسط الأجور في القطاع غير الربحي

4,455 ريال سعودي
في القطاع الخاص

متوسط الأجور في القطاع غير الربحي أفضل من نظيره في القطاع الخاص، بسبب أن القطاع الخاص يعتمد بشكل مفرط على الأيدي العاملة متدنية المهارة والأجر، مما يجعل القطاع غير الربحي موفراً أفضل للوظائف اللائقة بشكل عام.[13]

ساعات العمل اللائقة

متوسط ساعات العمل الفعلية في سوق العمل السعودي تقف عند

45 ساعة أسبوعيا [14]

بينما تشير بيانات مؤسسة الملك خالد أن ساعات العمل الفعلية للعاملين في منظمات القطاع غير الربحي

أقل من **40** ساعة أسبوعياً

مؤشر بيئة العمل الآمنة

7,908

إصابة عمل خلال الربع الثالث من عام 2017م حسب معدل الإصابات المسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

حصة القطاع غير الربحي منها

6 إصابات فقط [15]

أكثر القطاعات في الدولة توازناً في توظيف الجنسين

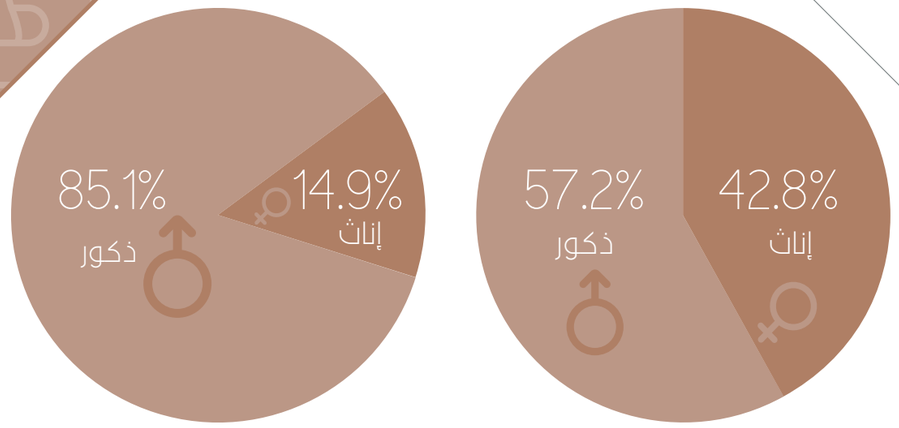

القطاع الخاص

القطاع غير الربحي

القطاع الأسرع نمواً في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي السعودي

«كأغلب القطاعات غير الربحية في دول العالم، ينمو القطاع في المملكة بوتيرة أسرع في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي السعودي، متفوقاً بذلك على نمو القطاع الحكومي والقطاع الخاص غير النفطي»

تراوحت مساهمة القطاع غير الربحي في اقتصاد المملكة بين 3 و 4.5 مليار ريال في عام 2016م. وعلى القطاع أن ينمو سنوياً بنسبة طموحة تتراوح بين 31% إلى 39% لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. (16)

رغم أن مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي لا تزال ضعيفة، لكنها تنمو بوتيرة مشجعة. حيث تفوق القطاع غير الربحي منذ عام 2013م في معدلات نموه على معدل نمو الاقتصاد السعودي كاملاً. فقد بلغ معدل النمو السنوي لمساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي (10.4%). وهو ما يتسق مع معدلات نمو القطاع في الدول الأخرى، حيث دائماً ما يتفوق القطاع غير الربحي على معدلات نمو اقتصاد الدول.(17)

نسبة نمو مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي(18)

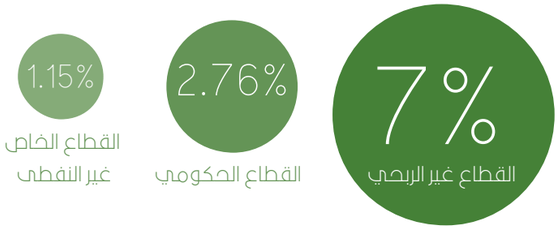

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي

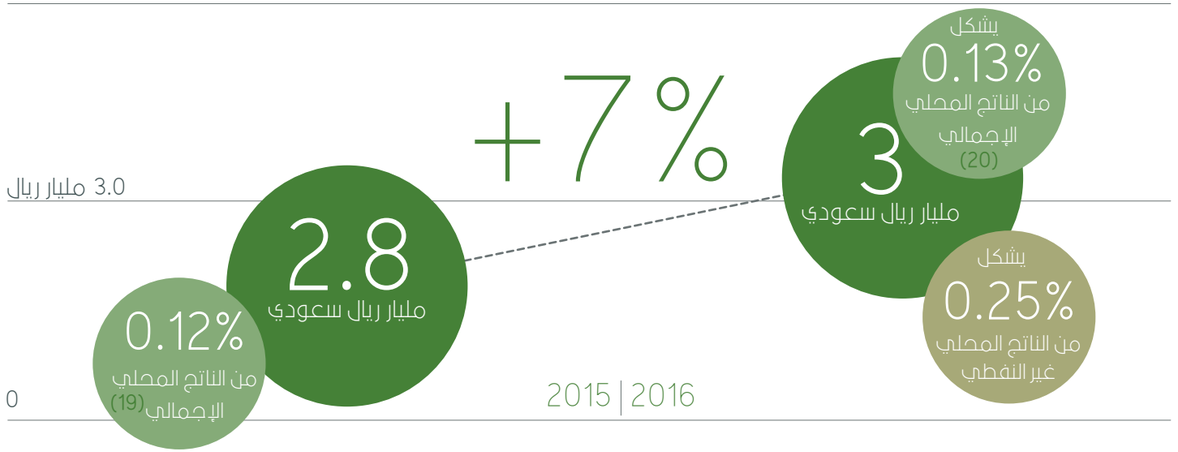

يعادل القطاع (21) 27.5%

من أنشطة التعدين والتحجير في المملكة (غير الزيت الخام والغاز الطبيعي)

رؤية المملكة 2030 الطموحة
لمساهمة القطاع غير الربحي

تستهدف رؤية المملكة 2030 الوصول بمساهمة القطاع غير الربحي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي

بافتراض استمرار معدلات النمو الحالية، فإنه من المتوقع أن تنمو مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بمعدل

10.4%

لتصل إلى

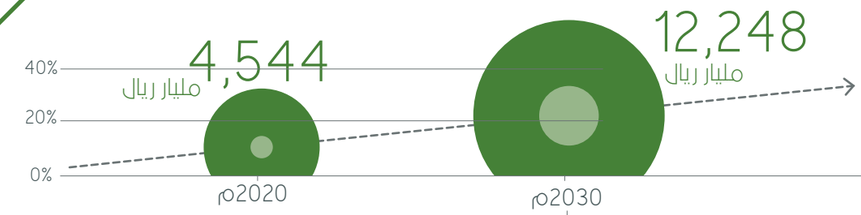

وبحسب برنامج التحول الوطني 2020، فمن المستهدف أن تبلغ مساهمة القطاع في عام 2020م إلى:

16
مليار ريال

على أن تصل بعد ذلك إلى ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030م بحسب وثيقة رؤية المملكة 2030.

وتشير تقديرات مؤسسة الملك خالد إلى أنه من الصعب الوصول إلى المستهدف بحلول عام 2020م على افتراض استمرار استخدام آلية الاحتساب الحالية، والتي تخضع بدورها للمراجعة من قبل الهيئة العامة للإحصاء لتكوين حساب فرعي يُحسّن من دقة احتساب مساهمة القطاع غير الربحي عبر تبني المعايير الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وبالاعتماد على تقديرات مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي الصادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عند (4,375) مليار ريال، فإنه من المتوقع أن تصل مساهمة القطاع في عام 2020م إلى (6,505) مليار ريال. مما يعد دون الرقم المستهدف في عام 2020م في برنامج التحول الوطني عند (16 مليار).

2.5%

ولذلك، فإن تطوير آلية احتساب المساهمة عبر تبني المعايير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ضروري في توثيق دور القطاع غير الربحي الاقتصادي بدقة، مما قد يرفع بمستوى المساهمة الحقيقية إلى مستويات قياسية مقارنة بالتجارب الدولية في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى التجربة الكندية في احتساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، فستقف المساهمة عند:

6.8%

وترتفع المساهمة إلى:

بعد تبني المعيار الدولي المحدث عبر إضافة مساهمة المستشفيات والجامعات والكليات غير الربحية.
وهنا تبرز أهمية تعريف الكيانات غير الربحية وتضمين أنشطتها الاقتصادية في آلية احتساب المساهمة الاقتصادية.

وبناء على التجارب الدولية فإن الآلية الجديدة الموصى بها من قبل الأمم المتحدة لحساب المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي قد ترفع من قيمة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة تتراوح ما بين الضعفين إلى خمسة أضعاف.

عبر تبني آلية الاحتساب الموصى بها عالمياً، قد ترتفع المساهمة الاقتصادية الحقيقية للقطاع غير الربحي بنسبة تتراوح بين:

500%- 200%

تشير تقديرات مؤسسة الملك خالد إلى أنه من الممكن أن تتراوح مساهمة القطاع الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بين: (22)

22
مليار ريال

6
مليار ريال

ولتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، فإن على القطاع غير الربحي السعودي أن ينمو سنوياً بوتيرة طموحة تتراوح بين 38% و51% لتحقيق مستهدفات 2020 ووتيرة طموحة تتراوح بين 31% و39% سنوياً لتصل إلى المستهدف في عام 2030م.

متوسط مساهمة القطاعات غير الربحية عالمياً

3.5% - 1.7%

عبر تجميع المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي عالمياً، يمكن أن تتصور المساهمة الاقتصادية المجمعة بمثابة الاقتصاد الـ16 بين دول العالم الأكبر اقتصاداً. ويُظهر ذلك حجم المساهمة المتنامية للقطاع غير الربحي في دول العالم. ويمكن ملاحظة ذلك عبر متوسط المساهمة الاقتصادية في الدول التي قامت بتطوير آلية احتسابها تماشياً مع المعيار الدولي الحديث لتقف عند (3.5%) بالمتوسط، وهو ما يعد قريباً من المساهمة المستهدفة في رؤية المملكة 2030، مقارنة بـ(1.7%) بالمتوسط عبر استخدام آلية الاحتساب القديمة المعمول بها حالياً في المملكة وتخضع للمراجعة.

لو تخيلنا القطاع غير الربحي في العالم كدولة،
لأصبح الاقتصاد الـ
16
بين الدول الأكبر
اقتصاداً في
العالم. (23)

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي[24]

قطاع واعد بإمكانات مالية ضعيفة وغير مستدامة

تنوع إيرادات ومصروفات الجمعيات الأهلية

تعتمد الجمعيات الأهلية في إيراداتها على الإعانات الحكومية بنسبة:

المعدل العالمي للدعم المالي الحكومي الموجه للقطاع غير الربحي

ويظهر من ذلك اعتماد الجمعيات الخيرية على الإعانات الحكومية بنسبة متسقة بشكل كبير مع المعدلات العالمية. حيث يبلغ مخصص الإعانات للجمعيات الخيرية:

مخصص الإعانات للجمعيات التعاونية

550 مليون ريال بشكل سنوي(29)

مقدار الدعم المقدم للمنظمات غير الربحية من الحكومة

تعتمد الجمعيات الخيرية في إيراداتها بنسبة 27% على الدعم الحكومي، وهو ما يتسق مع المعدلات العالمية.

تعتمد الجمعيات بنسبة 38% على التبرعات النقدية والمشروطة والعينية مجتمعة، وتخصص 49% من إنفاقها على المساعدات.

تفصيل توزيع الإيرادات بحسب مصادرها والإيرادات بحسب مصروفاتها: (30)

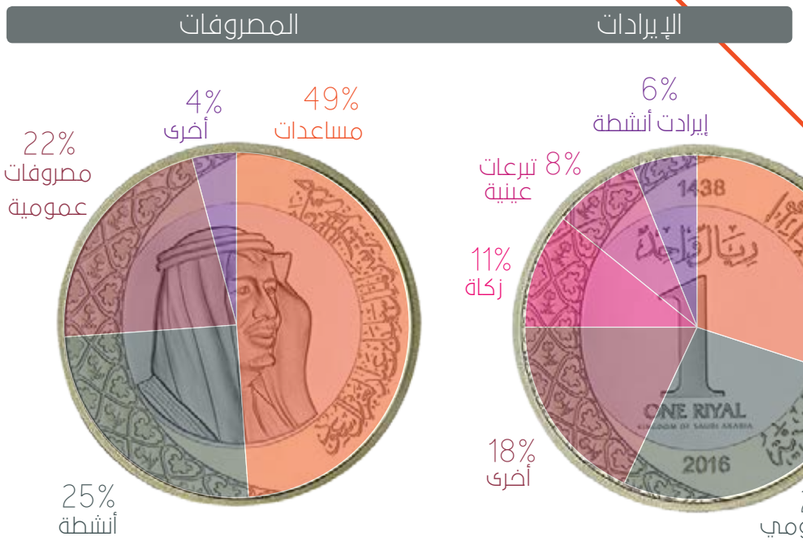

الأوقاف

بحسب تقديرات تقرير حديث للجنة الأوقاف في الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية حول اقتصاديات الوقف، يقدر حجم الأوقاف العامة الخاضعة لإشراف الجهات الحكومية في المملكة: [31]

54 مليار
حجم الأوقاف العامة

300 مليار
حجم الأوقاف الخاصة

* الأوقاف العامة لا يدخل ضمنها أوقاف الحرمين، وتشمل فقط الأوقاف التي تديرها الهيئة العامة للأوقاف.

موجودات ورؤوس أموال وأعضاء الجمعيات التعاونية:

بلغ حجم رأس مال الجمعيات التعاونية (بنهاية عام 1432م) ما قيمته 210 مليون ريال، بموجودات قدرت بـ476 مليون ريال ومشاركة أكثر من 51 ألف عضو.

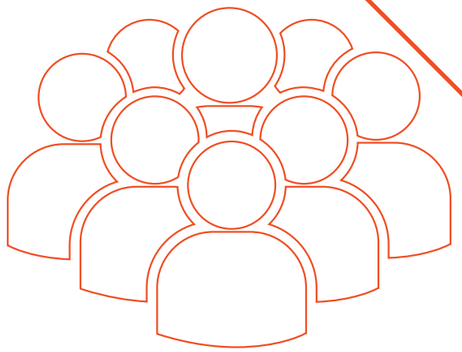

51,000
عضو في الجمعيات التعاونية [32]

نشاط الجمعيات التعاونية حسب النوع حتى 30 ذو الحجة 1432 هـ [33]

	عدد الأعضاء	رأس المال «ألف ريال»	الموجودات «ألف ريال»
متعددة الأغراض	39983	120183	210000
زراعية	10152	40188	240000
استهلاكية	570	1632	8204
مهنية	321	3486	1240
تسويقية	48	10243	13920
صيادو الأسماك	255	800	2410
خدمات	155	33391	0
الإجمالي	51484	209923	475774

مالية المؤسسات الأهلية [34]

متوسط الميزانية السنوية للمؤسسات الأهلية في المملكة

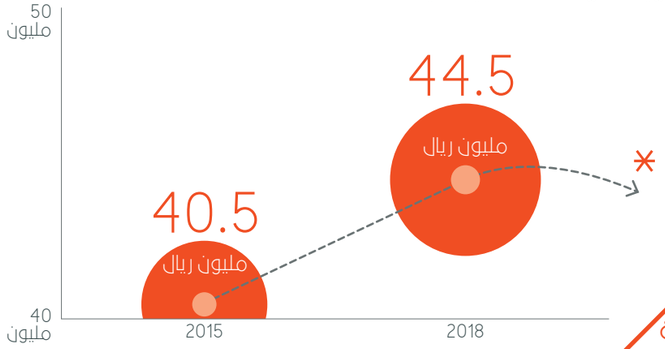

* لكن 40% منها تتوقع أن تنقص ميزانياتها بشكل ملحوظ مستقبلاً.

إنفاق المؤسسات الأهلية: [35]

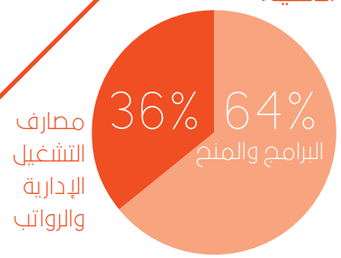

مصادر تمويل المؤسسات الأهلية

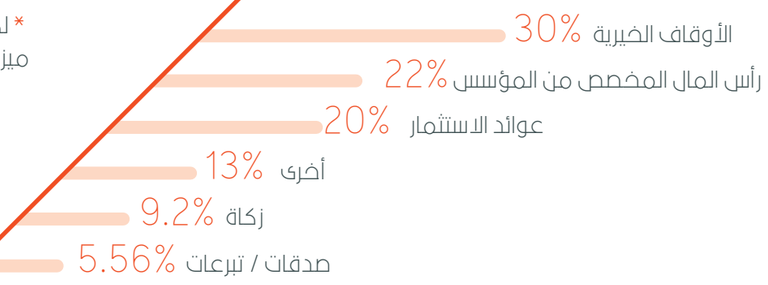

قطاع ينبع من مجتمع حيوي.. ومبادر

العمل غير الربحي في المملكة.. التطوع والعطاء

يمتاز القطاع غير الربحي عالمياً عن غيره من قطاعات الدول بأنه نابع عن مبادرات طوعية وغير هادفة للربح من أفراد مجتمعه. ويمتاز القطاع غير الربحي السعودي كذلك بمستوى مشاركة فاعلة من أفراده المؤمنين بمبادراتهم وقضاياهم المجتمعية، من مكافحة الفقر، إلى بناء قدرات الشباب، ورعاية الفئات الأقل حظاً.

تعريفنا للعمل التطوعي وضوابطه
التطوع هو العمل غير مدفوع الأجر أو المساهمة بالوقت لخدمة الآخرين خارج نطاق الأسرة ولا يكون الشخص مضطراً للقيام به، ويمكن تقديمه من خلال منظمة غير ربحية أو يقدم بشكل مباشر.

ويُترجم ذلك، بالإضافة إلى المساهمة في تأسيس منظمات غير ربحية مؤسسية وهادفة، في عملية العطاء المالي والتبرعات والعمل التطوعي. ومن الصعب جداً خصوصاً في مجتمع محافظ يدفعه دينه الحنيف إلى إخفاء التبرع والزكاة والصدقة، حصر الأموال والعطاء المبذول في المملكة. حيث نادراً ما يتجاوب أفراد المجتمع بصراحة مع الباحثين حول حجم عطائهم وتبرعاتهم، خوفاً من أن يكون ذلك سبباً في تفريط الأجر الذي احتسبوه لأجل الله عند بذل الصدقة والتبرع.

يفضل السعوديون عدم الإفصاح عن تبرعاتهم وعطائهم، لكنهم على الأغلب يفضلون توجيه تبرعاتهم للمحتاجين مباشرة عوضاً عن دفعها للمنظمات.

في نتائج مسح خط الأساس الأولي لمؤسسة الملك خالد حول العطاء والتطوع بين أفراد المجتمع السعودي، أشارت عينة هاتفية ممثلة عن البالغين السعوديين بأن: [36]

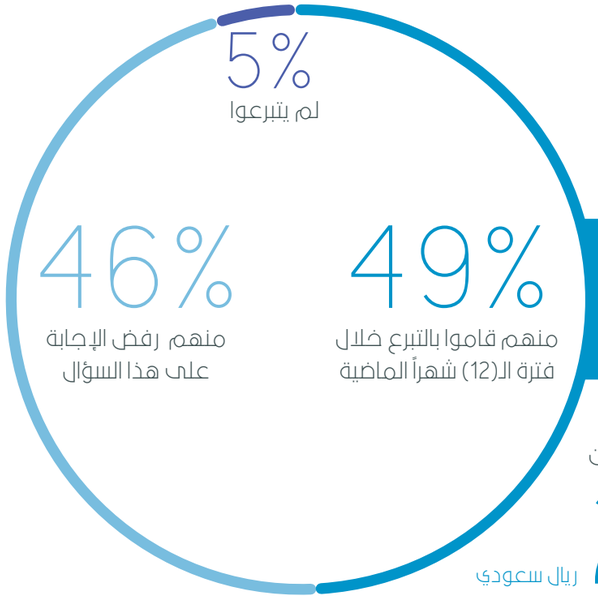

14,489 ريال سعودي
متوسط المبالغ لكل فرد متبرع تجاوب مع السؤال

وأفادت نسبة أقل من المواطنين بتوجيه تبرعاتهم إلى المنظمات غير الربحية، حيث أجاب 31% من أفراد العينة بأن حصة المنظمات غير الربحية من تبرعاتهم كانت

2,769 ريال سعودي

ورفض 41% منهم الإجابة على السؤال.

وتشير الدراسات الدولية، إلى أن 26% من أفراد المجتمع السعودي قد أفصحوا عن تبرعهم لجمعية خيرية خلال شهر ماض.[37] ويُظهر ذلك بأن السعوديين يفضلون توجيه تبرعاتهم للمحتاجين مباشرة عوضاً عن توجيهها من خلال الجمعيات والمنظمات غير الربحية. كما يفضل الأفراد السعوديون التبرع والعمل التطوعي لأغراض الإغاثة والطوارئ والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى أغراض الدعوة والإرشاد والتعليم الديني، وكذلك الصحة.

كما أفاد مسح المؤسسة بأن 27% من السعوديين قد شاركوا في أعمال تطوعية خلال الـ(12) شهراً الماضية، بمتوسط (100) ساعة تطوعية للفرد خلال سنة. وقد قام (60%) منهم بالتطوع بشكل فردي مستقل فقط دون الانضمام إلى جمعية أو مؤسسة خيرية لعمل ذلك. وهو ما يؤكد استمرار تفضيل الأفراد السعوديين القيام بأعمال التطوع والتبرعات بشكل فردي ومباشر للمجتمع دون الاعتماد على منظمات القطاع غير الربحي.

100 ساعة تطوعية
سنوياً وسيط ساعات عمل المتطوع السعودي

يميل السعوديون إلى توجيه أعمالهم التطوعية وتبرعاتهم لأغراض الإغاثة والخدمات الاجتماعية والدعوة والإرشاد والتعليم الديني وكذلك الصحة.

قطاع منسي ومساء فهمه

«يرى المجتمع السعودي أن للقطاع غير الربحي مساهمة متوسطة أو ضعيفة في التنمية، ويرى العاملون في القطاع أن ضعف القوانين وعدم انضباط التدفقات المالية هي الأكثر إعاقةً للعمل. لكن صناع القرار غالباً ما يصرفون النظر عن القطاع غير الربحي وضرورة تمكينه» (38)

الصورة الذهنية للمجتمع حول القطاع غير الربحي

بناءً على نتائج مسح خط الأساس الأولي لمؤسسة الملك خالد حول الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي عند المجتمع السعودي، عبرت عينة هاتفية ممثلة عن البالغين السعوديين بأن دور المنظمات غير الربحية داعم ومكمل بشكل فعال لدور الدولة. كما يميل أغلب المتجاوبين إلى أن العمل التطوعي أنفع للمجتمع من التبرع بالمال، وأن العمل التطوعي يساهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية؛ كما أنه يزيد من فرص الفرد في الحصول على وظيفة ويساهم في تحقيق تقدير الذات. ويرى الأغلب بأن خدمة الأقارب وجه من أوجه العمل التطوعي، وهو ما يأتي مخالفاً للتعريف العالمي للتطوع لأنه لا يعتد به إلا إذا قدمه الفرد خارج نطاق الأسرة القريبة.

يرى أغلب المواطنين بأن للقطاع غير الربحي مساهمة متوسطة أو ضعيفة في خدمة وتطوير المجتمع السعودي.

ويوافق أغلب الأفراد السعوديون بأن للقطاع غير الربحي مساهمة في خدمة وتطوير المجتمع السعودي، لكن معظمهم يرى بأن هذه المساهمة متوسطة أو ضعيفة. وأبدى 11% من عينة المسح رأيهم بأن القطاع لا يساهم في خدمة أو تطوير المجتمع السعودي.

الصورة الذهنية لصانع القرار حول القطاع غير الربحي

وأبدت نتائج الدراسة النوعية لمؤسسة الملك خالد حول الصورة الذهنية للقطاع بين متخذي القرار في المملكة حياداً أو تغاضياً من صناع القرار حول جدوى أو أهمية القطاع غير الربحي. كما أن النتائج تشير إلى تشكيك عدد من صناع القرار (خصوصاً في القطاعات المنظمة له) بنزاهة التعاملات المالية للمنظمات غير الربحية، متأثرين بالصورة السلبية التي تشكلت في أوقات سابقة حول بعض المنظمات الخيرية ودورها في تمويل الإرهاب أو نشر الفكر المتطرف.

ويميل أغلب صناع القرار إلى فرض المزيد من القيود المالية والإدارية على عمل القطاع غير الربحي، أملاً في التضييق على الممارسات المشبوهة لدى فئة من العاملين في القطاع. ونادراً ما يحاول صانع القرار تعزيز الرقابة الفعالة على عمليات المنظمات غير الربحية مع تمكين العمل غير الربحي النزيه والمؤثر في المجتمع، مما يشكل قيوداً إضافية على نمو القطاع وتطوره وتعظيم أثره. ويظهر ذلك في تأخر صدور التشريعات الممكنة للقطاع غير الربحي مثل عدد من اللوائح التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتأخر صدور نظام الشركات غير الربحية، وتعثر تفعيل الهيئة العامة للأوقاف حتى الآن. ومع ذلك، فقد راهنت وثيقة رؤية المملكة 2030 على دور القطاع غير الربحي والالتزام بتعظيم أثره وعمقه ليصل إلى

5%

من الناتج المحلي الإجمالي

> صانع القرار لا يرى القطاع غير الربحي، ولا يشعر بوجوده!
> وكيل وزارة

الصورة الذهنية لدى العاملين في القطاع غير الربحي:

يرى العاملون في القطاع أن ضعف القوانين وعدم انضباط التدفقات المالية هي الأكثر إعاقةً للعمل، وأن القطاع أكثر قدرة على الوصول للمستفيدين مع مساهمة متوسطة في تنمية المجتمع السعودي.

وفي مسح خط الأساس الأولي حول رأي العاملين في القطاع غير الربحي بالمملكة الذي أجرته مؤسسة الملك خالد هذا العام، اتفق أغلب العاملون في القطاع غير الربحي على أن الجمعيات الخيرية أكثر قدرة على الوصول للمستفيدين من غيرها. كما يرى العاملون أن للقطاع غير الربحي مساهمة متوسطة في تنمية المجتمع السعودي، ولكنهم يرون أن دور برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الأهلية أضعف من دور الجمعيات الخيرية في المساهمة بتنمية المجتمع.

كما صنّف العاملون في القطاع غير الربحي ضعف القوانين والأنظمة وعدم انضباط التدفقات المالية كأكثر التحديات تقييداً وإعاقة للعمل الخيري في المملكة.

ويظهر من نتائج الدراسة النوعية لمؤسسة الملك خالد[39] أن الصورة الذهنية للعاملين في القطاع غير الربحي حول بعضهم البعض والمنظمات التي ينتمون لها (مهنية، تعاونية، مانحة، خيرية.. إلخ) متفاوتة. بحيث يبدو للعاملين في الهيئات المهنية غير الربحية أن المجتمع لا يرى نفعهم العام أو يؤمن بجدوى دعمهم أو التبرع لهم، وتعاني هذه الهيئات من شح التمويل وضعف الاهتمام والغياب التام للتبرع. وتطالب الهيئات المهنية بإلزامية تسجيل أصحاب المهن لديهم، ليشكل ذلك دخلاً مناسباً لهم يمكنهم من خدمة المهنة والدفاع عنها. كما يطالبون بوجود تنظيم للهيئات المهنية، حيث تتفاوت الأدوات النظامية التي تم على إثرها إنشاء هذه الكيانات، وآليات الحوكمة بحسب نظام كل هيئة، مع غياب تشريعات واضحة تسهل تأسيس وعمل هذه الهيئات.

كما اعترضت الهيئات المهنية على منافسة لجان الغرف التجارية على دورها، وتشتت المستفيدين بينهما. كما أن الغرف التجارية تنظر لنفسها على أنها ذات طابع غير ربحي في أصلها، ولكنها لا تنجح في ترجمة ذلك على أهدافها وأعمالها اليومية. لكن الملاحظ أن الهيئات المهنية بجميع أشكالها تعاني من ضعف التواصل مع المجتمع، ومع نظيراتها من القطاع غير الربحي، مع إقصاء واضح من المنظمات غير الربحية الأخرى لهم.

> لدينا لائحة لاستقبال الأعطيات في الهيئة المهنية، ولكن لم يتقدم أحد للتبرع منذ إنشاء الهيئة!
>
> ممثل هيئة مهنية

يتسع الأفق.. وتضيق سبل التنفيذ

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مستهدفات رؤية 2030 الخاصة بالقطاع غير الربحي:

- رفع مساهمة القطاع غير الربحي من 0.3% إلى 5% من الناتج المحلي
- رفع نسبة المشروعات التنموية ذات الأثر الاجتماعي من 7% إلى 33%
- الارتقاء بترتيب المملكة في مؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 إلى 10
- الوصول إلى (1) مليون متطوع مقابل 11 ألف متطوع الآن

ومن التزامات رؤية المملكة 2030:

- تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين وأصحاب الثروة بما يساهم في نمو القطاع غير الربحي
- تحفيز القطاع غير الربحي لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة
- تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسية
- تهيئة البيئة التقنية المساندة
- تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية
- تسهيل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها وبناء قدراتها
- غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع

الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030:

وقد تمت ترجمة التزامات وتوجهات الرؤية إلى أهداف استراتيجية، لغرض دعم تنفيذ هذه الالتزامات والرؤى، وقياس مستوى الإنجاز.

3 محاور

مجتمع حيوي	اقتصاد مزدهر	وطن طموح
تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	تنمية وتنويع الاقتصاد	تعزيز فاعلية الحكومة
تمكين حياة عامرة وصحية	زيادة معدلات التوظيف	تمكين المسؤولية الاجتماعية

6 أهداف عامة

96 هدف تفصيلي

إلا أن القطاع غير الربحي، وتنوع أنشطته وكياناته قادر على المساهمة الفاعلة في تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030. وقد قامت المؤسسة بتقييم أنشطة المنظمات غير الربحية، وتصنيف المنظمات وفقاً لمساهمتها في الأهداف الاستراتيجية العامة للرؤية على النحو التالي:

توزيع المنظمات غير الربحية بحسب مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة لرؤية 2030

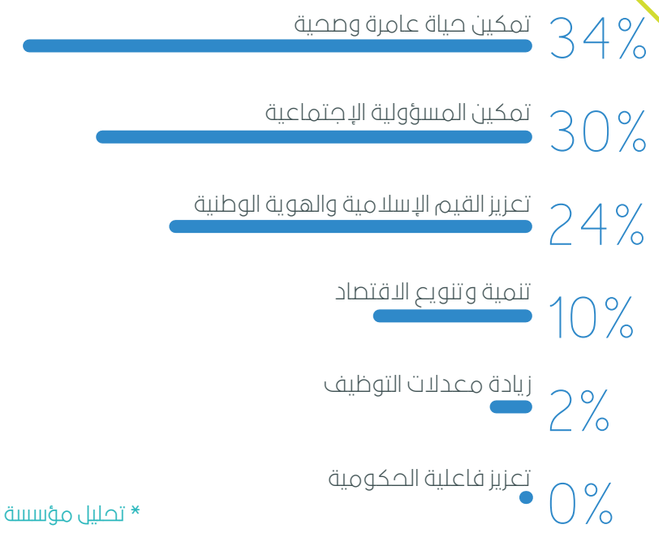

* تحليل مؤسسة الملك خالد

مجتمع حيوي

الهدف الاستراتيجي الأول:
تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

يندرج تحت هذا الهدف ترسيخ القيم المستمدة من ديننا وثقافتنا، كقيم الوسطية والتسامح، والإتقان والانضباط، والعدالة والشفافية، والعزيمة والمثابرة. كما يُعنى هذا الهدف بتعزيز الهوية الوطنية، والمحافظة على تراث المملكة، والعناية باللغة العربية. بالإضافة إلى خدمة ضيوف الرحمن.

ونرى بأنّ مجالات عمل المنظمات غير الربحية في المملكة تساهم في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المهم لبناء شخصية الإنسان السعودي وهويته.

24% حيث تعمل من المنظمات في خدمة هذا الهدف، وتتنوع هذه الكيانات، بين جمعيات أهلية، وجمعيات تحفيظ قرآن ومكاتب الدعوة، وأندية أدبية.

24%

3% أندية أدبية

2% جمعية أهلية

95% تحفيظ قرآن ومكاتب دعوة

الهدف الاستراتيجي الثاني:
تمكين حياة عامرة وصحية

تصب معظم نشاطات المنظمات غير الربحية في المملكة في خدمة هذا الهدف بنسبة

34%

حيث يهتم الهدف بتحسين وتوفير الخدمات الصحية، وتعزيز نمط الحياة الصحية، وحماية البيئة والحد من التلوث، بالإضافة إلى تعزيز السلامة المرورية والحد من انتشار المخدرات، ودعم الثقافة والترفيه، وتوفير السكن للمواطنين، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

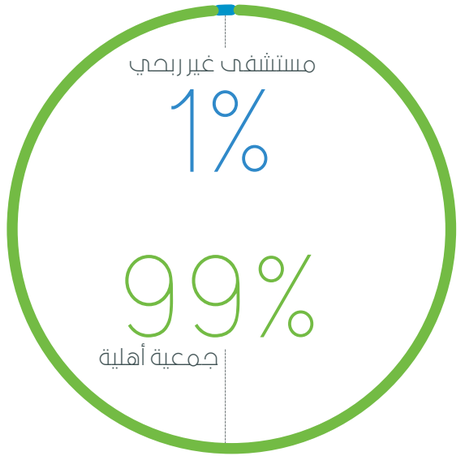

اقتصاد مزدهر

الهدف الاستراتيجي الثالث:
تنمية وتنويع الاقتصاد

يعد هذا الهدف موجهاً للقطاعات التجارية والصناعية في المملكة، بهدف تنويع وتشجيع الصناعات الجديدة، وإطلاق القطاعات الواعدة، وتعظيم أصول الدولة من خلال صندوق الاستثمارات العامة، كما أنه يهدف لاستثمار الموقع الجغرافي للمملكة كونها محور القارات الثلاث.

وبالرغم من أنه قد يبدو بأن هذا الهدف يخص القطاع الحكومي والخاص على وجه التحديد، إلا أن للمنظمات غير الربحية دور كبير ممثلاً بالغرف التجارية في حشد جهود القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات الجديدة، وتنسيق الجهود بين القطاعين الخاص والحكومي. بالإضافة إلى أن الجمعيات التعاونية لها دور حيوي في تنمية اقتصاديات الدول، حيث وصلت المساهمة الاقتصادية لها حول العالم 3 تريليون دولار،[40] وبلغت أعداد أعضاء التعاونيات حول العالم ما يزيد عن البليون، وساهمت في توفير وظائف تجاوزت الوظائف التي ساهمت في إيجادها الشركات العالمية. ولا زالت مساهمة القطاع في المملكة تحت هذا الهدف ضعيفة، حيث تساهم

10% من المنظمات تحت هذا الهدف.

89% جمعيات تعاونية

11% غرف تجارية

الهدف الاستراتيجي الرابع:
زيادة معدلات التوظيف

تعتمد فلسفة هذا الهدف على توفير فرص العمل المتكافئة بين المناطق والجنسين وللشباب، وتطوير رأس المال البشري من خلال مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وتوفير التدريب المهني، وإدماج ذوي الإعاقة، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

ومن الملفت للانتباه تدني مساهمة القطاع غير الربحي في هذا الهدف، حيث بلغت نسبة المنظمات النشطة تحت هذا الهدف

فقط 2%

بسبب قلة عدد المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم والتدريب والتأهيل لسوق العمل. حيث من الضروري تشجيع الجمعيات التي تعنى بتوفير الدعم للأسر الأقل حظاً بالتوجه نحو توفير برامج التدريب والتأهيل، لإشراك هذه الفئة في سوق العمل، وإخراجها من الحاجة إلى الإنتاج.

%18 جامعات غير ربحية

%82 جمعيات أهلية

وطن طموح

الهدف الاستراتيجي السادس:
تمكين المسؤولية الاجتماعية

يعالج محور الوطن الطموح شقين متعلقين بفاعلية الحكومة والذي يتناوله الهدف الاستراتيجي الخامس. ومن الملاحظ عدم وجود منظمات غير ربحية تنشط في مجال تعزيز فاعلية الحكومة، بالرغم من أنها من الأنشطة الموجودة بقوة في الدول الأخرى. حيث من المهم تشجيع القطاع في المملكة على متابعة أداء الأجهزة الحكومية؛ لا سيما وأن مؤشرات هذه الأجهزة باتت معلنة. فللقطاع في الدول الأخرى دور بارز في نشر قيم النزاهة والشفافية، ومتابعة سير الخطط الوطنية. أما الشق الثاني فيتعلق بالمجتمع وتعاطي منظمات القطاع الخاص وغير الربحي معه تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية. حيث يلتزم هذا الهدف بدعم نمو القطاع غير الربحي وزيادة أثر برامجه، وتشجيع القطاع الخاص من المساهمة الاجتماعية من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية وبرامج الاستدامة.

29% ويلحظ نشاط الكثير من المنظمات غير الربحية القائمة تحت هذا الهدف بنسبة

حيث تقوم المؤسسات المانحة بدعم منظمات القطاع الأخرى، كما تقوم الجمعيات الخيرية بالترويج للمسؤولية الاجتماعية للأفراد عبر تشجيع العمل التطوعي. بالإضافة إلى جهود لجان التنمية الاجتماعية في تحفيز المجتمعات المحلية على خدمة المجتمع والتطوع.

ولكل ما تقدم من وصف لمساهمة القطاع غير الربحي المباشرة في الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، فإن هذه المساعي والجهود تتطلب تخصيص برنامج تنفيذي للقطاع غير الربحي كأحد برامج تحقيق رؤية 2030، يخضع لإطار حوكمة الرؤية، يهدف إلى زيادة مساهمة القطاع غير الربحي الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينه من تحقيق نمو أسرع وأثر أكبر وأعمق.

موقع البرنامج المقترح في حوكمة رؤية 2030

وقف تقرير آفاق القطاع غير الربحي على أهم اتجاهات القطاع في المملكة، ومقاييس خط الأساس ذات الصلة، وستستمر مؤسسة الملك خالد بالعمل مع جميع شركائها من القطاع الحكومي على استكمال الإحصاءات الخاصة بالقطاع غير الربحي. ويظهر من التقرير بأنّ القطاع لازال في حاجة إلى تطوير التشريعات الخاصة به، بالإضافة إلى زيادة إحكام رصد مؤشراته، وتعزيز دوره في العملية التنموية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ المملكة. وتتقدم مؤسسة الملك خالد فيما يلي بسرد خارطة تطوير القطاع غير الربحي في المملكة.

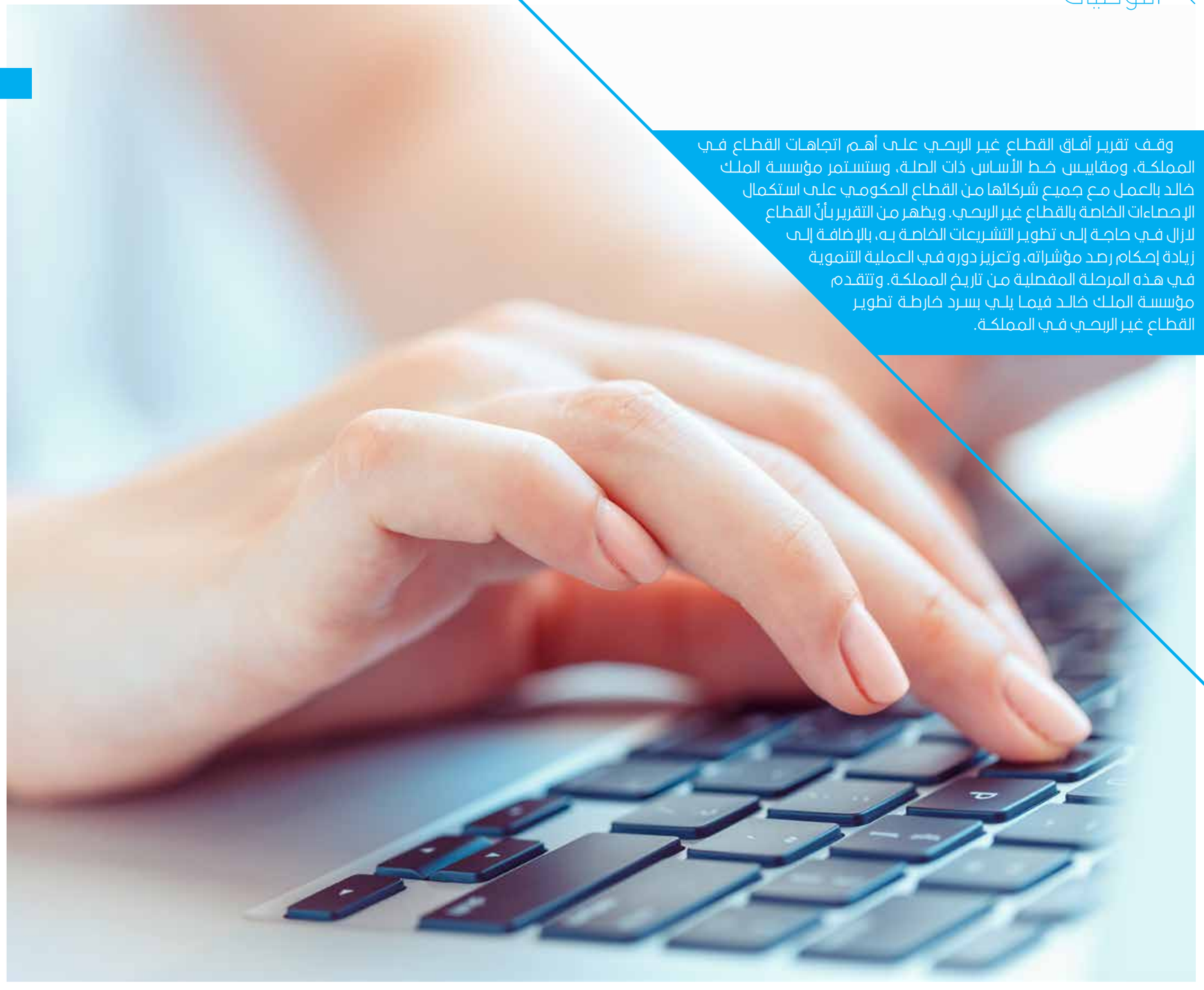

أولاً

اعتماد تعريف إجرائي لكل من منظمات القطاع غير الربحي والتطوع في المملكة

(أ) تعريف المنظمات غير الهادفة للربح وفقاً للمعايير الآتية:

- **الكيان المؤسسي:**
  أن تكون مسجلة لدى جهة رسمية أو مصرح لها كشخصية اعتبارية مستقلة
- **الاستقلالية:**
  1. ألا تؤثر الجهات الحكومية بشكل مباشر في التوجه العام للمنظمة وسير برامجها عبر فرض الارتباط الإداري المباشر، أو تعيين أغلبية القيادات، أو غيرها من أوجه النفوذ المنافي للاستقلال.
  2. أن يتاح الانضمام إلى عضوية المنظمة لجميع أفراد المجتمع، أو لكل أصحاب المهنة التي أسست المنظمة من أجلها، ويشاركون في صناعة القرار داخلها ويتاح لهم الانضمام لمجالس إدارتها وجمعياتها العمومية.
- **الإدارة الذاتية:**
  أن تتحمل المنظمة المسؤولية الكاملة عن نتائج أعمالها وتبعات المخاطر الاقتصادية والأرباح والخسائر.
- **الإرادة الطوعية:**
  أن تكون المشاركة في المنظمة غير إجبارية (فيما عدا المنظمات المهنية والتجارية).
- **غير هادفة للربح:**
  ألا تحقق أرباحاً أو أن تلتزم بقيود على توزيع الأرباح، على أن يتم تدوير معظم الأرباح على برامج المؤسسة.

(ب) تعريف التطوع:

هو العمل غير مدفوع الأجر، أو المساهمة بالوقت لخدمة الآخرين، خارج نطاق الأسرة ولا يكون الشخص مضطراً للقيام به، ويمكن تقديمه من خلال منظمة غير ربحية أو يقدم بشكل مباشر.

وقد قامت المؤسسة بالوصول إلى هذه التعاريف بعد عقد ورشة عمل لإحصاءات القطاع غير الربحي، بالشراكة مع الهيئة العامة للإحصاء، والتي قامت مشكورة بالتعاون في صياغة التعريف بناء على المعايير الموصى بها من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المرجعيات المتعارف عليها، وبالتشاور مع منسوبي القطاع غير الربحي في المملكة، والمختصين، وصناع القرار. وهي التعاريف التي بني عليها تصميم مسوحات القطاع غير الربحي في المملكة من قبل الهيئة العامة للإحصاء، والتي نتطلع أن ترى النور ابتداء من منتصف عام 2019م بإذن الله.

ثانياً

تنمية القطاع غير الربحي في المملكة عبر تخصيص برنامج تنفيذي لرؤية المملكة 2030 لتعظيم أثره وإنشاء هيئة لتنمية القطاع:

(أ) تخصيص برنامج تنفيذي لرؤية المملكة 2030 لتعظيم أثر القطاع غير الربحي:

تقوم رؤية المملكة 2030 على استنهاض جميع قطاعات الدولة نحو تحقيق المستهدفات المرصودة لعام 2030، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية والفرعية للرؤية. وقد رصدت المؤسسة من خلال هذا التقرير تعاظم مساهمة منظمات القطاع غير الربحي في معظم الأهداف الاستراتيجية العامة للرؤية. ولما للمساهمة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات هذا القطاع، وتقاطعها مع معظم الأهداف الاستراتيجية للرؤية، وحساسية ملامستها لاحتياجات المجتمع، لاسيما الفئات الهشة، وتعاظم النمو الاقتصادي لهذا القطاع، وتوفيره لفرص العمل اللائقة للسعوديين، بالإضافة لدوره الكبير في صقل الشخصية السعودية، فإنه ولكل هذه الاعتبارات، ذو دور محوري في تحقيق رؤية المملكة 2030، ويتطلب بالضرورة تخصيص برنامج تنفيذي لتعظيم أثر القطاع.

حيث أن القطاع غير الربحي متواجد حالياً ضمن إطار حوكمة رؤية المملكة 2030 على مستوى رسم التوجهات، وأيضاً على مستوى الإنجاز والمبادرات، لكن البرنامج التنفيذي المقترح يعالج النقص الحاصل على مستوى تطوير الاستراتيجيات، ليكون حلقة الوصل بين المستويين لترجمة التوجهات إلى مبادرات تفصيلية ضمن برنامج متكامل لتحقيق رؤية المملكة 2030.

توزيع المنظمات غير الربحية بحسب مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة لرؤية 2030

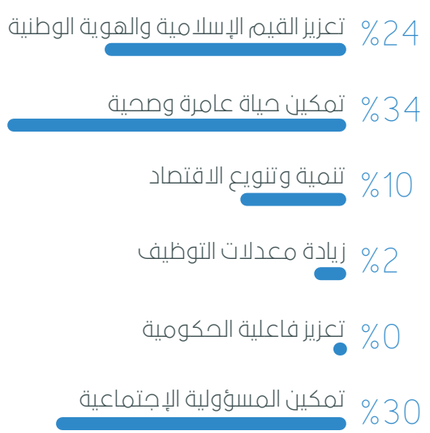

بطاقة البرنامج المقترحة

وصف البرنامج
برنامج لزيادة مساهمة القطاع غير الربحي الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينه من تحقيق نمو أسرع وأثر أكبر وأعمق؛ من خلال تحفيز القطاع غير الربحي لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، وتمكينه من التحول نحو المؤسسية، وتهيئة البيئة التقنية المساندة، وتعزيز التعاون بين المنظمات غير الربحية والأجهزة الحكومية، وتسهيل عملية استقطاب التمويل والمعرفة والكفاءات وتدريبها وبناء قدراتها، وتمكينه من المساهمة في تقديم الخدمات والفنون والثقافة.

أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة المباشرة
6.3.1 دعم نمو القطاع غير الربحي
6.3.2 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق (الحصول على التمويل، والمواهب، والمعرفة، وما إلى ذلك)
6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني
6.2.1 تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية

أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة
2.6.4 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية
2.6.5 تحسين فعالية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية
2.5.2 تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة
5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال
5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
4.3.3 زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد
4.2.3 تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل
3.1.3 خصخصة خدمات حكومية محددة
6.1.1 تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، والادخار..)
6.1.2 تشجيع العمل التطوعي

برنامج تعظيم أثر القطاع غير الربحي – عينة مبدئية من المؤشرات

(ب) تأسيس هيئة لتنمية القطاع غير الربحي، ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية لتعظيم أثر برامج المنظمات غير الربحية، وحوكمة وتنظيم ومراقبة القطاع غير الربحي، وتنسيق جهود القطاعين العام والخاص في دعم القطاع غير الربحي في المملكة، والعمل على متابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي للقطاع غير الربحي. على النحو المبين أدناه:

- وضع معايير حوكمة منظمات القطاع والضوابط المالية لمهنة وعملية جمع التبرعات.
- قيام الهيئة بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي بمراجعة قواعد فتح الحسابات البنكية وغيرها من الاشتراطات والقيود المالية المفروضة على القطاع غير الربحي. حيث لا زالت منظمات القطاع مقيدة في مجال فتح الحسابات البنكية والحوالات النقدية واستخراج البطاقات الائتمانية، مما يضعف من استدامة القطاع ومساهمته الاقتصادية.
- تقوم الهيئة بحصر أعداد الوظائف والعاملين في منظمات القطاع غير الربحي عبر لجنة وطنية تتشكل من ممثلين عن الجهات المشرفة الأخرى.
- تقوم هيئة تنمية القطاع غير الربحي بمراجعة الأنظمة واللوائح والقواعد التي تأثرت بإنشاء الهيئة؛ وعلى وجه الخصوص اقتراح التعديلات اللازمة على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ثالثاً

توسيع نطاق العمل غير الهادف للربح في المملكة عبر وضع الممكنات النظامية والتشريعية التالية:

- قيام المركز الوطني للتخصيص بالنظر في تعيين جزء من الأصول الحكومية المستهدفة بالتخصيص وتحويلها إلى النموذج التشغيلي غير الربحي (nonprofitization)، وهو النموذج الذي يقوم بإعادة تدوير الأرباح لتشغيل المنظمة. والنظر أيضاً في الاستفادة من نموذج الخصخصة ذات العائد الخيري (privatization through philanthropication)، كإنشاء الأوقاف المستدامة أو المؤسسات الخيرية .
- تشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية والإسراع في إصدار نظام الشركات غير الربحية.
- تحفيز الشركات الوطنية والبنوك لإنشاء وتأسيس منظمات غير ربحية تفعيلاً لمسؤوليتهم الاجتماعية.

رابعاً

تعظيم الأثر التنموي لجمعيات البر

من خلال مشاركة مؤشرات الفقر وعدم المساواة مع منظمات القطاع غير الربحي التي تقوم بتقديم الإعانات النقدية والاجتماعية للأسر الأقل حظاً، وإشراكهم بشكل فاعل في خطة تطوير الحماية الاجتماعية في المملكة، لتخريج الأسر من العوز إلى التمكين. حيث لا زالت هذه الجمعيات بحاجة إلى تطوير برامجها بالشكل الذي يضمن استهداف الفئات المستحقة للدعم، ومن ثم العمل على وضع الخطط التنموية لهذه الأسر لضمان تخريجهم من الفقر.

خامساً

منح الهيئات المهنية والجمعيات العلمية المزيد من الاستقلال المالي والإداري

بما يدعم دورها كممثل للمهنيين والمتخصصين على أكمل وجه، وعلى غرار الاستقلال المتاح للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مع تسجيلها مباشرة لدى هيئة تنمية القطاع غير الربحي.

سادساً

إطلاق برامج أكاديمية في الجامعات السعودية لتخصص إدارة المنظمات غير الربحية

يشمل مهارات قياس الأثر الاجتماعي، وتنمية الموارد المالية، وغيرها من المهارات التي يحتاجها القطاع غير الربحي، بما يساهم في رفع جودة الكفاءات العاملة في القطاع.

سابعاً

تطوير آلية احتساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي

عبر تبني المعايير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وإنشاء حساب فرعي، مما يعد ضرورة لتوثيق دور القطاع غير الربحي الاقتصادي بدقة، ويرفع بمستوى المساهمة الحقيقية إلى مستويات قياسية مقارنة بالتحارب الدولية في هذا المجال، ويمكّن القطاع من تحقيق الأهداف الطموحة الخاصة به في رؤية المملكة 2030.

ثامناً

استثناء التعامل مع المنظمات التنموية الدولية التي تشارك المملكة في تمويلها أو عضويتها من القيود الواردة في نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية

حيث أن وجود المملكة كعضو وممول لهذه المنظمات «مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي» دليل على مناسبة التعامل معها، مما لا يستدعي الرفع مجدداً للوزارة لطلب السماح في كل مرة، كما أن ذلك سيمكّن المنظمات غير الربحية السعودية من الاستفادة من تمويل المملكة لتلك المنظمات والدعم الفني الذي تقدمه وتستفيد منه المنظمات غير الربحية النظيرة في جميع الدول الأعضاء.

تاسعاً

السماح للمكلفين (لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل) بدفع بعض زكاتهم إلى الجمعيات الخيرية

وإعفائهم بموجب ذلك من دفعها إلى الهيئة بحسب ضوابط تضمن عدم تضارب المصالح وأن تكون الجمعيات المتلقية مرخصة في المملكة، ومخولة بتلقي أموال الزكاة، وأن يكون استلامها بموجب إيداع بنكي يقع في العام الزكوي محل الجباية، وألا يزيد المبلغ الذي أعفي عنه المكلف عن (20%) من الزكاة الواجب جبايتها، ولا يزيد بالنسبة إلى الجمعية المدعومة عن (50%) من مجموع مواردها المالية.

عاشراً

حث المنظمات غير الربحية على العمل لمواءمة ومطابقة أهدافها وبرامجها وأنشطتها مع الأولويات الوطنية الواردة في رؤية المملكة 2030 وأهدافها التفصيلية وبرامجها التنفيذية ومواءمة ذلك أيضاً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، بما يحقق عمق واتساق أثر القطاع مع الأولويات الوطنية والدولية.

والله الموفق،،

(1) لقد حرصت مؤسسة الملك خالد على العمل بشكل لصيق مع الهيئة العامة للإحصاء لوضع تعريف إحصائي للقطاع، وقد تم الوصول إلى هذا التصنيف كأحد مخرجات ورشة عمل إحصاءات القطاع غير الربحي والتي عقدت في مقر المؤسسة في سبتمبر 2017م، حيث شاركت مجموعة من صناع القرار والباحثين والعاملين في القطاع غير الربحي على الوصول إلى هذا التعريف. بالإضافة إلى أن هذا التعريف يتطابق مع المعايير والمواصفات التي تنصح بها الأمم المتحدة في «دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية 2005م»، وهو الدليل المرجعي للتعريف الإجرائي لمنظمات القطاع.

(2) التصنيف الدولي للمؤسسات غير الهادفة للربح، «دليل الأمم المتحدة للمؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية 2005م»، يمكن الوصول له عبر هذا الرابط: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_91e.pdf

(3) المصدر السابق

(4) بحسب بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الواردة في التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام 2016م، ملحق ب، ص. 98

(5) مسح المؤسسات الأهلية لعام (2018م)، والذي أجرته مؤسسة الملك خالد في الفترة ما بين شهر يناير وفبراير من نفس العام، حيث شارك في تعبئة الاستمارة 33 مؤسسة أهلية من إجمالي 187 مؤسسة في المملكة.

(6) التقرير الإحصائي لوزارة الصحة للعام 2016م، ص. 43

(7) المعلومات حول مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية مستقاة من موقع المركز الالكتروني: https://www.kapsarc.org/ar/

(8) المعلومات حول مستشفى عبداللطيف جميل مستقاة من موقع المستشفى الالكتروني: http://aljhospital.com/

(9) باحتساب الأرقام الواردة في عرض وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في ورشة عمل إحصاءات القطاع غير الربحي بمؤسسة الملك خالد 2017، وإضافة أرقام الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم من الكتاب الإحصائي لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد (1437/1436هـ) وإضافة إجمالي العاملين في المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بحسب إفادة وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

(10) بيانات العاملين المشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتشمل منسوبي الجهات المصنفة كـ«جمعية» شاملةً الجمعيات والمؤسسات والأوقاف الخيرية واللجان الاجتماعية والمكاتب التعاونية والمراكز والمعاهد الخيرية ومدارس تحفيظ القرآن الربع الرابع 2017م.

(11) تم حساب معدلات النمو باستخدام أرقام المشتركين الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بيانات المنشآت المصنفة تحت جمعية لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الربع الرابع 2017م (وتشمل الجمعيات والمؤسسات والأوقاف الخيرية واللجان الاجتماعية والمكاتب التعاونية والمراكز والمعاهد الخيرية ومدارس تحفيظ القرآن) مقارنة بغيرها من المشتركين باستثناء المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

(12) تم تقدير احتساب هذه القيمة من خلال استخدام معدل الأجور الشهري للعاملين للقطاع البالغ (5323) بحسب مسح القوى العاملة للربع الثالث لعام 2017م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، مضروباً بعدد العاملين في القطاع غير الربحي (47,038).

(13) بيانات متوسط الأجر الشهري للمشتغلين مقابل أجر (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية ونوع القطاع (بالريال سعودي) الهيئة العامة الإحصاء، جداول نشرة سوق العمل- الربع الثالث 2017م.

(14) بيانات متوسط ساعات العمل الأسبوعية لإجمالي المشتغلين (15 سنة فأكثر) الهيئة العامة للإحصاء، نشرة سوق العمل- الربع الثالث 2017م.

(15) تقرير الإصابات الصادر عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - الربع الثالث 2017م.

(16) تم احتساب معدل نمو مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على الأرقام المعلنة من الهيئة العامة للإحصاء لاحتساب مساهمة المنظمات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية للأعوام 2013م2016-م، ومقارنة ذلك بالمعدلات العالمية السائدة بحسب التقرير الدولي. الصادر عن مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جون هوبكنز الأمريكية تحت عنوان «الوضع العالمي للمجتمع المدني والتطوع في ضوء تطبيق المعايير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة- 2013م» ص. 11.

(17) تم حساب معدل نمو مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على الأرقام المعلنة من الهيئة العامة للإحصاء لاحتساب مساهمة المنظمات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية لعام 2016م، ومقارنة ذلك بمعدلات نمو القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية بحسب نشرة الحسابات القومية لعام 2016م والصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

(18) تم احتساب معدل نمو مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على الأرقام المعلنة من الهيئة العامة للإحصاء لاحتساب مساهمة المنظمات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية لعام 2016م.

(19) نفس المصدر السابق.

(20) تمت المقارنة باستخدام بيانات نشرة الحسابات القومية 2016م الهيئة العامة للإحصاء جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية

(21) تمثل هذه النسبة متوسط معدلات النمو المسجلة بين عامي 2013م و2016م، بالاعتماد على الأرقام المعلنة من الهيئة العامة للإحصاء لمساهمة المنظمات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية للأعوام 2013م2016-م.

(22) استنباطاً من التجارب الدولية الواردة في التقرير الدولي الصادر عن مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جون هوبكنز الأمريكية تحت عنوان «الوضع العالمي للمجتمع المدني والتطوع في ضوء تطبيق المعايير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة- 2013م» تم احتساب مدى الأثر المتوقع من تبني الآلية الموصى بها من قبل الأمم المتحدة لحساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بافتراض نمو الضعفين من خلال استخدام القراءة الدنيا للمؤشر (3,056) مليار الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وافتراض النمو لخمسة أضعاف باستخدام تقدير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (4,375) مليار ريال.

(23) بناء على تحليلات المجلس الوطني الأمريكي للمنظمات غير الربحي الذي استند إلى إحصاءات البنك الدولي: https://www.councilofnonprofits.org/economic-impact

(24) تقرير مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جون هوبكنز الأمريكية تحت عنوان «الوضع العالمي للمجتمع المدني والتطوع في ضوء تطبيق المعايير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة- 2013م»، ص. 4

(25) التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية 2016م ملحق ب: القطاع غير الربحي

(26) بناء على تحليلات المجلس الوطني الأمريكي للمنظمات غير الربحي لعام 2015م: https://www.councilofnonprofits.org/myths-about-nonprofits

(27) المجلس الوطني للمنظمات الطوعية بالمملكة المتحدة (2017م)، تقويم المجتمع المدني لعام 2017م: https://data.ncvo.org.uk/

(28) تقرير مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جون هوبكنز الأمريكية تحت عنوان «الوضع العالمي للمجتمع المدني والتطوع في ضوء تطبيق المعايير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة- 2013م»، ص. 9

(29) التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية 2016م - منجزات الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي.

(30) التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية 2016م
ملحق ب: القطاع غير الربحي

(31) تقرير اقتصاديات الوقف 2017م، الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية.

(32) البيانات المفتوحة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية المنشورة على الموقع الالكتروني.

(33) نفس المصدر السابق.

(34) مقارنة نتائج مسح المؤسسات الأهلية 2015م و2018م لمؤسسة الملك خالد.

(35) مسح المؤسسات الأهلية لعام (2018م)، والذي أجرته مؤسسة الملك خالد في الفترة ما بين شهر يناير وفبراير من نفس العام، حيث شارك في تعبئة الاستمارة 33 مؤسسة أهلية من إجمالي 187 مؤسسة في المملكة.

(36) مسح خط الأساس «استطلاع التطوع والعطاء والصورة الذهنية للقطاع غير الربحي 2018م»، والتي قامت به المؤسسة بالتعاون مع مركز قياس الرأي في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، على عينة ممثلة لـ(1232)، تم استطلاعهم هاتفياً.

(37) مؤشر كاف العالمي للعطاء لعام 2017م، الصادر عن مؤسسة دعم الجمعيات الخيرية البريطانية، والذي قام بمسح 139 دولة شملت المملكة هاتفياً.

(38) مسح خط الأساس الذي قامت به مؤسسة الملك خالد (2018م) لآراء العاملين في القطاع غير الربحي بشأن القطاع، والذي شارك فيه (327) موظف وموظفة.

(39) حلقة مركزة عقدتها مؤسسة الملك خالد للجمعيات والهيئات المهنية والعلمية خلال الربع الأول من عام 2018م.

(40) منظمة العمل الدولية (2014م)، «دور التعاونيات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة»، ص.1
http://www.un.org/esa/socdev/documents/2014/coopsegm/Schwettmann.pdf

برنامج تصميم السياسات وكسب التأييد
مؤسسة الملك خالد
2018

KKFoundation